الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري . قسنطينة 1

قسنطينة في : 02 مارس 2021

كلية الحقوق

المجلس العلمي

المرجع :13/ م ع / 2021

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي

بتاريخ : 13 جانفي 2021

يشهد السيد رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق بجامعة الإخوة منتوري قسنطينة -1 بأن المجلس العلمي في اجتماعه بتاريخ 13 جانفي2021 قد وافق على المصادقة على المطبوعة البيداغوجية تحت عنوان محاضرات في تقنيات إعداد بحث علمي للدكتورة **برني كريمة.**

سلم هذا المستخرج لاستخدامه فيما يسمح به القانون .

رئيس المجلس العلمي

أ.د عمارة فوزي

أ.د فوزي عمارة
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

كلية الحقوق

قسم القانون الخاص

أ.د سامي بلعابد
رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق

مطبوعة بيداغوجية موجهة

لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون العقوبات والعلوم الجنائية في مقياس

- تقنيات إعداد بحث علمي -

من إعداد الدكتورة : كريمة برني

السنة الجامعية 2020/ 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مقدمة :

كلما تميزت شعوب الإنسانية بالتفكير العلمي والابتعاد عن الدّجل والخرافة كلما كانت أكثر قدرة على بناء الحضارة وتقلّص نصيب الجهل في صفوفها، وكلما انغمست في مستنقع الجهل والتخلف[1] ، ابتعدت عن التفكير العلمي وعن العلم.

وعليه الوصول للمعلومة الموثوقة ودراسة القضايا المعاصرة وفق منهجية واضحة المعالم هو من أكثر ما يهم الطلبة والأساتذة الباحثين وكل متخصص في مجاله، ولذلك يعد البحث العلمي كأداة موضوعية للكشف عن الحقائق وتفيد البراهين[2].

ويحق القول، أن البحث العلمي فعالية مستمرة، تحمل في صلّب ذاتها عوامل لتناميها وتقدّمها المتواصل دوما، كل إجابة يتوصل إليها تطرح تساؤلات أبعد، فيؤدي كل تقدم على تقدم أعلى، ومهما علونا في مدارج التقدم فلن تغلق المعامل أبوابها، ولن ينتهي البحث العلمي أبدا[3] ، بل يزداد حمبّة ونشاطا في سعيه الدؤوب المتخطي دوما لحاضره، مغّيرا إيّاه .

---

[1]-جودت عزت عطوي، البحث العلمي، دار الثقافة للنش ر والتوزيع، عمان ، الادرن، ط1، 2009

[2]-أبو المجد العرفج، مها عبد الله وأحلام محمد، المهارات البحثية اللازمة لطلاب الدراسات العليا في ضوء مستجدات العصر من وجهة نظر الخبراء، مجلة كلية التربية جامعة المنوفية، الجزء الأول، 2017، ص 105.

[3]-يمني طريف الخولي، مفهوم المنهج العلمي، مؤسسة الهنداوي للنشر، المملكة المتحدة ، 2020، ص 13.

و طبقا للمقولة الشهيرة التي فرضت نفسها " أنّ جماليات البحث العلمي لا تكتمل إلا في منهجيته "، أصبح للبحث للعلمي قواعد ممنّهجة ، وأصول وشروط وعناصر وخصائص ومقومات وأنواع ومناهج وغيرها من العناصر التي يجب أن يحيط بها الباحث عندما يتولى إعداد بحثه العلمي، كما أن إعداد البحث العلمي ليس عملية عشوائية كما يظن البعض، وإنما هي عملية دقيقة ومحكمة، على اعتبار أن منهجية البحث العلمي هي القاعدة الأساسية في كل حقل معرفي[4]، إذ تشتمل على أساسيات ومرتكزات يجب على الباحث مهما كانت درجته العلمية إتباعها ، خاصة فيما يتعلق بجمع المادة العلمية وتوفير المصادر والمراجع وصياغة البحث ، وترتيبه وفهرسته.

فما هو مفهوم البحثِ العلمي؟ وما هي مراحل انجاز و التقنيات لإعداد البحث العلمي أكاديمي ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه في هذه الدراسة .

و بناء على ما تقدم يمكن تقسيم دراسة منهجية إعداد البحث علمي أكاديمي – تقنيات إعداد بحث علمي - كالاتي :

[4]- أبو سليمان ، عبد الوهاب إبراهيم ،كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة -6، جدة ، المملكة العربية السعودية، دار الشروق، 1987،، ص 234. .

المحور الأول: مفهـومُ البحث العلمي

1. تعريفُ البحث العلمي.
2. خصائصُ البحث العلمي.
3. أنواع البُحوث العلمية.
4. أدوات البحث العلمي.

المحور الثاني: مراحل إعدادا بحث العلمي

1- مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي
2- عوامل اختيار الموضوع
3- صياغة مشكلة البحث
4- مرحلة جمع الوثائق والمعلومات.
5- مرحلة القراءة
6- مرحلة تقسيم الموضوع .
7- مرحلة الاقتباس و تدوين المعلومات
8- مرحلة الكتابة وتدوين العناوين
9- تقنيات الاقتباس

10- نظام الهوامش وتنظيمها من حيث الشكل

11- اختصارات لتدوين المراجع

12- مكملات النص

المحور الثالث: أنواع مناهج البحث العلمي

1- المنهج الوصفي

2- كيفية تطبيقه في العلوم القانونية

3- المنهج المقارن

4- المنهج التاريخي

أ-كيفية تطبيقه في العلوم القانونية

5- المنهج الاستدلالي

6- المنهج التجريبي

أ- كيفية تطبيقه في العلوم القانونية

- المنهج الاستقرائي

المحور الرابع : منهجية تعليق على قرار قضائي

- تعليق على حكم أو قرار قضائي
- تعليق على مذكرة استخلاصية
- تعليق على استشارة قانونية .

المحور الأول:

مفهوم البحث العلمي

تمهيد :

إن للبحث (Research) عدة تعريفات لا حصر لها لمفهومه معظمها يدور حول فكرة واحدة تؤكد أنه وسيلة للاستقصاء الدقيق والمنظم، يقوم بها الباحث لاكتشاف حقائق جديدة تساهم في حل مشكلة ما، ويعرف (Whitney) البحث أنه " استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلا[5] .

,يعرف (Hillway) البحث " بأنه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة .

وعليه لتحديد مفهوم البحث العلمي يتعين علينا التطرق إلى إعطاء بعض التعريفات لهذا المفهوم النابض الشامخ، في مقاربات مفاهيمية وخصائصه وأنواع البحوث العلمية وكذا الأدوات المستخدمة في البحث العلمي.

تعريف البحث العلمي:

1 - **البحث لغةً** معناه: أنْ تسأل أو تطلب أو هو التفتيش searching باللغة الإنجليزية. --

2- **اصطلاحاً** هناك عدة تعريفات من بينها :أنّ البحث العلمي هو: تجميع منظّم لجميع

[5]- ربحي مصطفى عليات، البحث العلمي " أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته ، بيت الأفكار الدولية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2001، ص18,

المعلومات المتوفرة لدى الباحث عن موضوع معيّن وترتيبها بصورة جديدة بحيث تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاء ووُضوحاً[6].

كما عرف أيضاً بأنه : التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد الكشف عن مالم يكشف عنه بعد، أو بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها، أو إضافة الجديد إليها[7].

وعرفه البعض على انه : وسيلةٌ للاستفهام والاستقصاء المنظّم والدقيق الذي بالإضافة إلى تطوير أو ، يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلوماتٍ أو علاقات جديدة تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا[8]، على أن يتّبع في هذا **الاستعلام والاستقصاء خطوات المنهج العلمي واختيار الطّرق والأدوات اللاّزمة للبحث.**

كما يعرف بأنه :المحاولة الدّقيقة للتوصّل إلىٰ حلّ المشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيّره[9].

ويعرف أيضا : أنه التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد الكشف عن مالم يكشف عنه بعد ، أو بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها، أو إضافة الجديد إليها.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخراج بعض الشروط الموضوعية للبحث العلمي نذكر منها: 1 - يجب أن تكون هناك مشكلةٌ تستدعي البحثَ عن حلٍّ لها

---

[6] محمد إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية ، دار اليازوردي العلمية ، الأردن، ص 40.

[7] - عمار بوحوش، مناهج البحث العلمب وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999.بص 13.

[8] جودت عزت عطوي، البحث العلمي، دار الثقافة للنش ر والتوزيع، عمان ، الادرن، ط1، 2009،ص 21.

[9] - طه حميد حسن العنكبي، نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، منشورات الاختلاف ، الرباط ، ط1، ، 2015، ص 14.

2- توافر الأدلّة التي تحتوي على الحقائق

3 - التّحليل الدّقيق للأدلّة وتصنيفه

4 - استخدام العقل والمنطق لترتيب الدّليل في حججٍ وإثباتات

5 - الموضوعيّة وعدم التعصب للرأي وقبول النّتائج التي تسفر عنها الأدلّة الحل المحدّد وهو الإجابة النّهائية .

وبناء على ما تقدم ذكره سالفا عن مجّمل التعريفات التي أوردت للبحث العلمي، يمكننا الوقوف هنا على معنى **منهجية البحث العلمي** " نستطيع أن نقول أن المنهجية ليست هي المنهج الذي يقصد به فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون[10] ".

لذلك بمكن القول أن المنهجية أشمل من المنهج الذي هو جزء أساسي لا يمكن الاستغناء عليه، فهو يظهر أساسا في كيفية معالجة الموضوع على مستوى المتن وخطة البحث من خلال بيان عناصرها وشروطها والقواعد التي تحكمها، فضلا عن المسائل المتعلقة بالشكليات البحث مثل كيفية وضع الهمشنة ، كيفية توثيق قائمة المراجع والمصادر...إلخ.

[10]– محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، دار الشروق، جدة، لمملكة العربية السعودية، ط4، 1994،ص 48.

كما على الطالب الباحث أن يتعلم منهجية البحث العلمي ويتقن تطبيقها سواء عن طريق الدراسة أو الاستشارة وذلك ليس بالأمر صعب المنال ـ لانها قضية تعوّد ، بذلك ينصح أن تعلم تقنيات تطبيق المنهجية وعدم الاكتفاء بالدروس النظرية[11] منذ أول بحث يقوم به الطالب أي مرحلة من مراحل الدراسة .

خصائـص البحـث العلمـي

يتصف البحث العلمي بمجموعة مترابطة من الخصائص الأساسية التي لابد من توافرها لتحقيق أهدافه ، ويلخصها (Sekran) على النحو التالي:

1. **البحث العلمي** : بحث منظم ومضبوط. أي أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطّطٌ، حيث أن القوانين والنّظريات قد تحققت واكتشفت بواسطة نشاط عقلي منظّم ومهيئ جيّدا [12]ممّا يحقق للبحث العلمي عامل الثّقة الكاملة في نتائجه، وليس وليد الصّدفة .

2- **البحث العلمي** : بحث حركي تجديدي مما يعني أنّ البحث العلمي ينطوي دائما على تجديد وإضافة معرفيّة ، أي السعي نحو التجديد ،عن طريق استبدال مستمرّ ومتواصل للمعارف المتجدّدة[13].

---

[11]- سلطان أبو عرابي ، البحث العلمي في الوطن العربي " واقع وتطلعات المؤتمر العربي الثالث (الجامعات العربية – تحديات والأفاق- مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2016، ص 36.

[12]- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمر، دمشق، سوريا، ط2، 004، ص 18. -

3- البحث العلمي بحث عام و معمّم أي أنّ المعلومات والمعارف تكون معمّمةً وفي متناول الجميع حتّى تكتسب الصّفة العلميّة لها، وهي عامّةٌ لأنّها تتناول كلّ مجالات العلوم.

4- يستند البحث العلمي إلى مجموعة من القواعد الشكلية والمحتوى الموضوعي والأساليب العلمية المنظمة التي تشكل بمجموعها خصائص ومرتكزات المنظومة الفكرية للبحث العلمي كمجال تخصص متميز[14] .

ويمكن تلخيص خصائص البحث العلمي على النحو التالي :

1. البحث العلمي العلمي عبارة عن نظام system متكامل و هادف يقوم على الربط بين الوسائل و الإمكانيات المتاحة من أجل الوصول إلى غايات مرسومة و مشروعة تتمحور حول حاجات الإنسان و مشكلاته و فرص تقدمه إلى الأمام[15].
2. يتكون البحث العلمي بنشاط قائم على عدد من المرتكزات و المتطلبات المادية و المعنوية أهمها:

- عناصر بشرية مؤهلة تتميز بالقدرة الإبداعية و العلمية و العملية في مجالي البحث العلمي و التخصص الأكاديمي .

---

[13]- محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، دار الشروق، جدة، لمملكة العربية السعودية، ط4، 1994، ص 48.

[14]- ربحي مصطفى عليات، البحث العلمي " أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته ، بيت الأفكار الدولية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2001، ص24.

[15]-ربحي مصطفى عليات، البحث العلمي " أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته ، المرجع نفسه، ص30.

- مخصصات مالية و مادية مناسبة لنشاط البحث العلمي.
- الدعم و التشجيع و التنسيق و التعاون على كافة المستويات الشخصية و الرسمية و الدولية.
- الالتزام بالقواعد العلمية و الأخلاقية في البحث (النزاهة والأمانة العلمية).

وفي هذا السياق, نطرح السؤال التالي : ما هي الخصائص التي تشترك فيها كلّ البحوثِ العلميّة ؟، يرى بعض الباحثين في هذا المجال أن هناك خصائصَ تَخص بعضَ أنواعِ البحوثِ دون غَيرها مثل: خاصيّةُ التجريبِ بالنّسبةِ للبحث التّجريبيّ، وكذا خاصيّةُ التّفسير التي يتميّز بها البحث التّفسيري[16].

3- أنـواع البحـوثِ العلمية : تَنقسم وتتنوّع البحوث والدّراسات العلميّةُ إلى عدّة أنواع وكذا على أساس النّتائج التي تتوصّل إليها، ، معالجتها للحقائق والظّواهر والأشياء وقدْ تكون بحوثاً ، وقدْ تكون تفسيريّة نقديّة ، فقدْ تكون البحوث تنقيبيّة استكشافيّة وقدْ تكون كليّة وشموليّة كاملة ، وقدْ تكون بحوثاً استطْلاعيّة أو بحوثاً وصفيّة تشخيصية[17] تكون بحوثا ودراساتٍ تجريبية :

---

[16]- جودت عزت عطوي، المرجع السابق، ص 31.
[17]- بلقاسم شتوان ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية ، مطبعة طالب ، الجزائر، ط1، 2013، ص 134.

أ- البحثُ الاكتشافي التنقيبي : وهو البحثُ الذي يتمحور حول حقيقة جزئية يسخّر الباحث كلّ جهده ومن الأمثلة على ذلك: الطبيب الذي يبحث عن فعاليّة دواء معيّن ،لاكتشافها وكذلك الباحث التّاريخي الذي يبحث في السيرة الذاتيّة لشخصيّة معينة.

2-البحث التفسيري النقدي: وهو البحث الذي يمتدّ إلى مناقشة الأفكار ونقدها والتوصّل إلى نتيجةٍ تكون غالبا الرأيَ الراجح بين الآراء المتضاربةِ، وعليه فالهدف من هذه البحوثِ ليس الاكتشاف فحسب[18]، ولكن الهدف هو النّقد والتّفسير لأفكار تمّ اكتشافُها .

3-البحثُ الكامل : هو بحث يجمع بين النوعين السابقين ويهدف إلى حل المشاكل حلا كاملا ويستهدف وضع قوانين وتعليمات بعد التنقيب الدقيق والشامل لجميع ،وشاملا الحقائق المتعلّقة بالموضوع ، ثمّ القيام بتفسير وتحليل الأدلة والحجج التي يتم التوصّل إليها فهو يستخدم بالإضافة إلى كل منَ البحث التّنقيبي والبحث النّقدي التفسيريّ أسلوب التعمق والشمولية والتعميم. بحيث يشترط في البحث العلمي الكامل ما يلي:

وجود مشكلة تتطلّب حلاً علميا ، اكتشاف حقيقة معيّنة وقيام أدلة على وجودها ، تفسير الأدلة والحقائق والحجج والآراء ونقدها نقدا موضوعيّا وعلميا التوصل إلى حلٍ علميٍ نهائي وإجابةٍ حقيقيّةٍ عن المشكلة المطروحةِ[19]

[18]- عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 31.

4- البحث العلمي الاستطلاعي: البحث الاستطلاعي أو الدراسة العلميّةُ الكشفية الاستطلاعية هو: البحث الذي يستهدفُ التعرّف على المشكلة فقط، وتكون الحاجةُ إلى هذا النوع منَ البحوث عندما تكون هناك مشكلةٌ جديدةٌ أو عندماً تكون المعلومات عنهاً ضئيلةٌ، وعادة ما يكون هذا النوع من البحوث تمهيدا لبحوث أخرى تسعى لإيجاد حل للمشكلة.

5- البحث الوصفي التشخيصي : وهو البحث الذي يستهدف تحديد سمات وصفات وخصائص , ومقوّمات ظاهرة بحيث يسهل التعرف عليها فيما بعد ومقارنتها بباقي ، معيّنة تحديداً كميا وكيفيا الظّواهر والاشياء[20] .

6 - البحث التجريبي: هو ذلك البحث الذي يقوم على أساس الملاحظة والتجارب الدّقيقةِ لإثبات صحة الفروض.

وهناك التصنيف على أساس طبيعة البحث و دوافعه: وتقسم إلى :

•البحوث الأساسية :

و تسمى أيضا بالنظرية و يهدف هذا النوع من البحوث إلى التوصل للحقيقة و تطور المفاهيم النظرية , و محاولة تعميم نتائجها بغض النظر عن فوائد البحث و نتائجه و يجب

---

[19]- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2003، ص 21.
[20]- بلقاسم شتوان، المرجع السابق، ص 122.

على الباحث في هذا المجال أن يكون ملما بالمفاهيم و الافتراضات[21] و ما تم إجراؤه من قبل الآخرين للوصول إلى المعرفة حول مشكلة معينة.

•البحوث التطبيقية:

و تعرّف بأنها ذلك النوع من الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف تطبيق نتائجها لحل المشكلات الحالية , و تغطي العديد من التخصصات الإنسانية كالتعليم و الإدارة و الاقتصاد والتربية و الاجتماع...ويهدف إلى معالجة مشكلات قائمة لدى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية بعد تحديد المشكلات, و مثالها أبحاث التسويق التي تجريها الشركات و أبحاث البنك الدولي حول الدول النامية و أبحاث منظمة الصحة العالمية و اللّجان الخاصة بالمرأة والرضا الوظيفي و غيرها.....

و الحقيقة أنه يصعب أحيانا التمييز و الفصل بين البحوث النظرية و التطبيقية و ذلك للعلاقة التكاملية بينهما فالبحوث التطبيقية غالبا ما تعتمد في بناء فرضياتها و أسئلتها على الأطر النظرية المتوافرة في الأدبيات المختلفة كما أن البحوث النظرية تستفيد و بشكل مباشر

[21]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 28.

من النتائج التي تتوصل لها الدراسات و الأبحاث التطبيقية من خلال إعادة النظر في منطلقاتها النظرية لتكيفها مع الواقع[22].

ج- تصنيف البحوث على أساس استعمالها:

إن البحوث في جميع الدراسات الأكاديمية ثلاثة أنواع و هي:

•**المقالة :** إن المقال هو عمل بحثي أكاديمي يمس محورا دقيقا و مجالا محددا و يعالج إشكالية بعينها مطروحة على الصعيد العلمي أيّا كان تخصص الباحث و المقال القانوني بما يتناسب و تخصص الباحث.

ويهدف المقال إلى استفادة الطالب من المحاضرات و من المعلومات التي تلقاها من خلال دراسته ثم إلى تدريبه على تنظيم أفكاره و ترتيبها ترتيبا منطقيا, و عرضها بصورة منهجية سليمة مسترشدا بفن استخدام المكتبة و مصادرها و التمرن على الإخلاص و الأمانة العلمية و الدقة في النقل و الفهم و النقد و تحمل المسؤولية في انجاز البحث و يتراوح المقال بين العشرة و العشرين صفحة تقريبا كما تهدف إلى تقييم عمل الطالب و معرفة قدرته الفكرية و صبره على البحث.

•**المذكرة أو مذكرة التخرج:**

[22]- صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 121.

و هو يعتبر من البحوث القصيرة نسبيا إلا أنه أكثر تعمقا من المقال و يتطلب من الباحث مستوى فكري أعلى و مقدرة أكبر التحليل و المقارنة و النقد.

و يعمل الباحث مع أستاذه المشرف على تحديد إشكالية ضمن موضوع معين يختاره الطالب و الغرض منه هو تدريب الطالب على اختيار الموضوع و تحديد الإشكالية التي سيعالجها ووضع الاقتراحات اللّازمة لها و اختيار الأدوات المناسبة للبحث[23] , بالإضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب و التفكير المنطقي السليم , فليس المقصود منه التوصل إلى ابتكارات جديدة أو إضافات مستحدثة بل تنمية قدرات الطالب في التحكم بالمعلومات و مصدر المعرفة في مجال معين و الابتعاد عن السطحية في التفكير.

•الأطروحة:

هي بحث موسع يتوجه به الطالب إلى لجنة أكاديمية لنيل درجة الدكتوراه، و تتراوح صفحاته بين 100 و 500 صفحة و هي أعلى درجات البحث قيمة و علما و منهجا لأنها تجمع بين المعلومات كما المقالة و المنهجية كما في الرسالة و تعالج الأطروحة إشكالية أكثر اتساعا من النوعين السابقين.

[23]- عمار بوضياف ، المرجع في كتابة البحوث القانونية (مذكرة ماستر، مذكر ماجستير ، أطروحة دكتوراه ، المقالات القانونية) ، الجسور للنشر والتوزيع، 2014، ص69-85.

4-أدواتُ البحـث العِلمـي:

يقصد بها مجموعة الأساليب والطرق و الوسائل والإجراءات المختلفة التي يستعملها الباحث في جمعِ المعلوماتِ الخاصة بالبحث العلمي وتحليلها وهي متنوعة : ومن أهم هذه الوسائل :

1-.العَينـــةُ يلجأ الباحث إلى اختيار، وتكون كبديل عن دراسة المجتمع أو الظاهرة ككُل عينة يبحثُها ليصل إلى نتائج يستطيع تعميمها فيما بعد على كافة الظّاهرة أو كل المجتمع المراد دراسته[24].

ويجب أن تتوفر العينة على الشّروط التالية:

ــ أن تكون وحدات المجتمع المدروس متجانسةً ــ وأن تكون العيّنةُ كبيرة بحيث تفي بالغرض منَ الدّراسة أن تاخذ طريقةُ اختيار العيّنة مسبقا.

كما يمكن إجمال أسباب اختيار طريقة العيّنة فيماَ يلي:

أ). عدم إمكانيّة دراسة كل عناصر المجتمعِ الأصليّ. ب) ارتفاع تكلفة دراسةُ الكلِّ. ج).

عدم إمكانيّة حصر كل عناصر المجتمع الأصلي[25].

3- وتنقسمُ العيّناتُ إلى عيّناتٍ احتماليّة وعيّناتٍ غيرَ احتماليّة :

[24]- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في العلوم القانونية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987
[25]-صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 111.

أولا: العينات الاحتمالية:

وتكون إما عينةً عشوائية بسيطةً: أساس اختيار هذا النوع من الاحتمالات الاختيار لكل فرد من الافراد المجتمع الاصلين ومنع الباحث من جعل النتائج متحيزة بتأثيره في اختيار الوحدات ويمكن تنفيذ الاختيار بكتابة جميع الأسماء الوحدات، على بطاقات صغيرة، ثم جداول عينة[26].

أما عشوائية طبقية: وفيها يقسم المجتمع المدروس إلى أقسام وأصناف حسب مميّزات خاصة وتكون هي أساس التّقسيم ثم يؤخذ من كل عددا عشوانيا .

عينة طبقية تناسبية: وهي التي يكون فيها عدد الأفراد في كل عيّنة مناسبا مع عدد أو نسبة ذلك القسم المدروس من المجتمع الأصلي

عيّنة منظمة: وهي التي تجمع بين العشوائية والتنظيم وتكون من خلال الفصلِ 4 بين الفئات المختارة برقم ثابت يحدّده الباحث ثم يحدّد عشوائيًا نقطة الانطلاق ثُم يتقيّد بذلك الفارق الثّابت بين افراد العينة. عينةً عرضية: وهي الّتي يكون اختيارها عرضيا بمحض الصدفة وبالتالي فهي لا تعبر عن المجتمع الأصلي وهي لا تمثّل إلا نفسها .

ثانياً: العينات غير الإحتمالية:

[26]- صلاح الدين شروخ ، المرجع السابق، ص 26- 27.

وهي الفئةَ منَ العيّنات ، لا يتم الاختيار عشوائيا ، وإنما بالمعاينة العمدية ، كالاعتماد على أساس الخبرة ، و معرفة الخصائص، وتشتمل علَى الأنواع التالية ، وليس على مجرد الصدفة و كذا، العينة الحصصية[27]: وهيَ تَفترضُ تقسيمَ المُجتمعِ الأصليّ علَى أساسِ ماَ، فيَختَارُ الباحثُ حِصّة معيّنةً ، وجودُ بياناتٍ حولَ هذاَ المجتمع مُعدَّة مُسبقاً. العيّنةُ العَمْديّةُ: وهي التي تَفترضُ وُجودَ دراساتٍ سابقةٍ تُحدّدُ معالمَ المُجتمعِ الأصليّ[28] بحيثُ تُصبحُ العيّنةُ تُمثّلُ حقيقةَ المُجتمعِ الأصليّ.

العينة الملائمة: وهيَ التي يَقوم الباحث فيها باختيار العدد الملائم من أفراد المجتمع المراد دراسته.

4- طـرق جمع المعلومـات:

من بين أساليب جمع المعلومات " **الإستبيان** " و" **المقابلةُ** " و" **الملاحظةُ** ".

1 ـ**الإستبيان:** وهو عبارة عن استمارة تتضمّن بعض الأسئلة موجّهة إلى عيّنة من المجتمع وهناك نوعين من الاستبيان المقيّد والمفتوح، الأصلي حول ظاهرة أو موقف معين فالمقيّد: هو التي تكون الأجوبة محدّدة وما على المستجوب إلاّ الاختيار بين "نعم" أو "لا"، أما

---

[27]- عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 65.
[28]- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 28.

المفتوح: وهو الذي يُترك للمستجوب حريّة اختيار الإجابة التي يرغب فيها وهذا النوع غير محبّذ في المجتمعات غير المثقّفة.

1- **المقابلة:** وهي محادثة موجهة بين الباحث والشّخص المبحوث بهدف الوصول إلى نتائج علميّة تؤكّد او ترفض الفرضيات المقترحة في دراسة معيّنة .

2- **الملاحظة** : وهي من بين التقنيات المُستعملة في حالات معيّنة وتحتاج إلى معاينة ميدانيّة وذلك وفق خطوات علميّة ومنهجيّة [29].

3- **المقاييس والإختبارات:** يشير مصطلح "القياس" إلى مجموعة الإجراءات التي تتضمّن تحديد وتعريف ما يجب قياسه وترجمته إلى معلومات يسهل وصفها بمستوى من الدقة، بينما يشير مصطلح "التقويم" إلى مجموعة الإجراءات التي تُوظِّف هذه المعلومات بغرض تحديد درجة تحقيق الأهداف أو اتّخاذ القرارات ذات العلاقة.

يشير مصطلح "القياس" إلى مجموعة الإجراءات التي تتضمّن تحديد وتعريف ما يجب قياسه وترجمته إلى معلومات يسهل وصفها بمستوى من الدقة[30]، بينما يشير مصطلح "التقويم" إلى مجموعة الإجراءات التي تُوظِّف هذه المعلومات بغرض تحديد درجة تحقيق الأهداف أو اتّخاذ القرارات ذات العلاقة .

[29]- ربحي مصطفى عليات، البحث العلمي " أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته ، بيت الأفكار الدولية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2020، ص102.

[30]- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، ص 91-92

المحور الثاني:
مراحل إنجاز البحث العلمي

تمهيد:

نتطرق في هذا المحور دراسة كيفية إنجاز و إعداد خطة البحث ، ثم كيفية تنفيذ هذه الخطة من حيث المضمون والشكل، ونناقش هنا مجموعة الإجراءات والطرق، والأساليب العملية، والفنية والمنهجية والعلمية، التي يجب على الباحث التقيد بها حتى يتمكن من إنجاز بحث علمي يحقق معايير ومتطلبات البحث العلمي[31]، في مجالات اختيار موضوع البحث ومشكلته وفروضه ، وتحديد الوثائق وجمعها، وقراءتها ، وتقسيم وتبويب الموضوع.

وبناء على ما سبق ذكره، يكون البحث العلمي بحثا منظّما و مضبوط لابد من اتّباع مراحل معيّنة في انجازه وهذه المراحل ى تشترك فيها كلّ أنواعَ البحوثَ كلما اختلفت مواضيعها, وهذه المراحل يمكن إجمالها فيما يلي :مرحلة اختيار الموضوع، مرحلة جمع الوثائق و المعلومات، مرحلة القراءة، مرحلة تقسيم الموضوع، مرحلة تدوين المعلومات، مرحلة الكتابة[32].

وهذه المراحل ليست تحكمية على سبيل الحصر والترتيب, فيمكن تقديم خطوة على خطوة فهي مترابطة وتخدم بعضها البعض لتحقيق مسعى أو الغرض الذي يريد تحقيقه " بمعنى أن هذه الخطوات لا تخضع لصرامة الشكلية بقدر ما تهدف إلى تحقيق الموضوعي.

---

[31] ـ صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 54.

[32] ـ علي مراح، المنهجية في التفكير القانوني (نظريا وعمليا)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004،ص 98

أولا: مرحلة إختيار الموضوع

هي أول مرحلة تواجه الباحث، وهي اختيار موضوع مناسب من النّاحية الموضوعية و الذّاتيّة، وعلى هذا الأساس غالبان ما يتريّث الباحث في هذه المرحلة لكي لا يقع في مشكلة تغيير الموضوع في المستقبل ويجب أن يطرح موضوع البحث إشكاليات حقيقيّة ، تستدعي البحث فيها، ولهذا فإن هذه المرحلة يتمّ فيها تحديد إشكالية البحث.

و عليه سنتطرق في هذا المحور إلى دراسة **أولا** عوامل اختيار الموضوع ثم نتطرق إلى طرق صياغة مشكلة البحث **ثانيا** .

- **1:عوامل إختيار الموضوع**

هناك عوامل ذاتيّة تتعلق بشخص الباحث و هناك عوامل موضوعيّة تتعلق بطبيعة البحث[33].

أ: عوامل إختيار الموضوع المرتبطة بشخص الباحث

هناك عدّة عوامل تجعل الباحث يميل لاختيار موضوع ما دون غيره من الموضوعات ، وهي تتمثل في أ- **الرّغبة النفسيّة الذاتية للموضوع:** وهي أول ما يشد الباحث نحو موضوع معين للدراسة والتعمق و التخصص[34] فيه، مما يخلق نوعان من العلاقة النّفسيّة

[33]- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 16.
[34]- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص72.

بينه وبين موضوع البحث، مما قد يذلّل الصعاب التي قد ي تواجه الباحث كالإرهاق الجسماني التي تحوّله الرّغبة كالإرادة.

ب- قدرات الشخصيّة للباحث :و هي من بين ما يجب على الباحث مراعاته عند اختيار الموضوع و المتمثلة في: التخصص العلمي: حيث يجب أن يكون الموضوع المختار يدخل من بين اختصاصات الباحث الباحث كتخصّصه العلميّ سواء كان أي تخصص العام أو الخاص.

ت- إتقان اللّغات الأجنبية : وهي التي ي تمكّن الباحث من الاطّلاع على الدّراسات كالمراجع باللّغات الأجنبية خصوصا الدّراسات المقارنة.

ث- التخصّص المهنيّ : حيث من المرغوب فيه أف يواصل الباحث في نفس تخصّص المهني بحيث توفر له الوظيفة الإمكانيات الضّرورية للبحث و كذلك يستفيد من الترقية المهنية من خلال رفع مستواه العلميّ[35].

ب: عوامل اختيار الموضوع المرتبطة بطبيعة البحث

من بين العوامل المؤثرة على اختيار الموضوع كالمرتبطة بطبيعة البحث نجد ما يلي:

[35]- علي مراح، المرجع السابق، ص 101.

1- المدّة المحددة لإنجاز البحوث العلمية : و هي المدّة الضّروريّة لإنجاز البحث كالمحدّدة من قبل الجّهات الوصيّة على الدّراسات المتخصّصة، وعليه فعلى الباحث أن يختار الموضوعات التي تتناسب كالمدّة الممنوحة له لإنجاز البحث

2- القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي : المطلوب في البحث أن يكون مبتكرا و يمكّن من الكشف عن حقائق جديدة[36] ، أو على الأقلّ يدعم المعلومات السّابقة بحيث تبصبح أكثر نقاء وضوحا وأكثر فائدة .

3- مراجع البحث ومصادره: حيث ي تعتبر عاملان هامّان في اختيار موضوع البحث بحيث كلّما تعدّدت وتنوّعت المراجع ي كلّما كان البحث ثريّا وغنيّا بالمعلومات[37] ، و بالمقابل كلّما كانت المراجع قليلة كلّما كان البحث غير موثوق في نتائجه، ويقلّل من قيمته العلميّة.

ثانيا: صياغة إشكالية البحث

تعدّ معايير اختيار الموضوع هي نفسها معايير اختيار مشكلة البحث، وذلك لأن البحث العلمي ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما ، ولتحديد المشكلة يتوجب التقيّد بالقواعد التالية:

- يجب أن تكون مشكلة البحث خاصّة ومحدّدة كغير غامضة.
- يجب أن تصاغ المشكلة بصورة موجزة وواضحة.

[36]- فاضل إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي (سلسلة القانون)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002-2003.، ص 121.
[37]- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 85.

- يجب توضيح المصطلحات المستخدمة في صياغة المشكلة.

عادة ما يقوم الباحث باختيار الموضوع ثمّ يحدد المشكلة التي يطرحها ذلك الموضوع، ولكن قد يحدث بعد الخوضّ في الموضوع كالتعمّق فيه أن تظهر للباحث إشكاليات أخرى تحتاج إلى معالجة[38] ، ممّا قد يدفع به إلى صياغة الإشكالية أو تغييرها كليًا.

إن أول خطوات المنهج العلمي لدى الباحث تبدأ بالشّعور بوجود مشكلة نتيجة لميول الباحث بحبّ الاستطلاع والاستكشاف كالسعي للاتّصال بمن حوله للتّعرّف على مختلف الظواهر، فيميل إلى تفسير الحوادث و الظواهر، فالباحث لا يأخذ الأمور على علّتها بل يناقشها ويقارنها ليقبلها أو يرفضها،[39] وبالتالي يتوجّب عليه وضع التساؤلات عن أسباب حدوثها؟ كمن أين ينطلق ليصل لخطوات جديدة توصله للمعرفة العلمية؟ كما هي التفسيرات العلمية التي تؤدّي إلى تفسير الظاهرة ؟.

كما أن تحديد المشكلة هو أساس البحث العلمي، فهي ظاهرة تحتاج إلى التفسير أو قضيّة يشوبها

الغموض، وتبدأ بعد ذلك عمليّة البحث لإزالة هذا الغموض الذي يحيط بها، كذلك من أجل الوصول إلى تفسيرات علميّة للإجابة على التساؤلات التي تتعلّق بالظاهرة موضوع الدّراسة.

---

[38] ربحي مصطفى عليات، البحث العلمي " أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته ، بيت الأفكار الدولية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2001م.

[39] -على مراح، المرجع السابق،ص202.

إن الحصول على مشكلة ما لدراستها يعتبر من أهمّ الصعوبات التي تقف أمام الباحث، حيث[40] تعترضه جملة من العقبات والمشكلات التي تحتاج إلى دراسة، بحيث يجب عليه أن يختار منها ما يتماشى مع ميولاته ومعتقداته ويتناسب وتصوّراته. و الباحث الجيّد والنّاجح في بحثه العلمي هو الذي يختار مشكلة من خلال إلمامه بالموضوع الذي يرغب في دراسته، فيعتمد في ذلك على عدّة مصادر يستمدّ منها مشكلاته وهي:مجال التخصص ، المراجع العلميّة ، الخبرة الشخصيّة ، الدّراسات السابقة[41] والمشابهة ا المؤتمرات العلميّة.ا لزيارات الميدانية(الاستطلاعيّة .)

و قبل أن يبدأ الباحث في صياغة مشكلة بحثه، يجب علية مراعاة بعض الاعتبارات كالعوامل التي تمكّنه من اختيارها بشكل مناسب[42]، كمن هذه الاعتبارات مايلي:

- حداثة الموضوع
- الأهميّة العلميّة للموضوع المختار(المشكلة.)
- ا لخبرة الشخصيّة للباحث .
- توافر المصادر والمراجع لجمع المعلومات .
- توافر الأستاذ المشرف على البحث من أهل الاختصاص .

[40]- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق،ص 112.
[41]- برني كريمة، أهمية الدراسات السابقة في كتابة بحث علمي أو أطروحة دكتوراه ، مداخلة مقدمة في ندوة تكوينية لفائدة طلبة دكتوراه بعنوان " منهجية إعداد بحث علمي أكاديمي – أطروحة دكتوراه – المنعقدة يوم 2022/06/23 بكلية الحقوق جامعة قسنطينة1
[42]- علي مراح، المرجع لسابق، ص 115.

- ارتباط الموضوع ومناسبته للوقت(المجال المكاني والزّماني) .

ثالثا: مرحلة جمع المادة العلمية (جمع الوثائق والمعلومات)

بعد اختيار الموضوع كصياغة مشكلته، تبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة جمع الوثائق و المعلومات المتعلّقة بالبحث، وتعتمد هذه المرحلة على الجهد الفكري للباحث وذلك بفحص المعلومات والبيانات المفصلة التي يقوم الباحث بتصفيتها وغربلتها [43](وذلك بجمع البيانات) وهناك عدة طرق لجمع المادة العلمية من بينها.

1- المصادر الأصلية

هناك عدّة تعريفات للمصادر من بينها الوثائق كالدّراسات الأولى المنقولة بالرواية أو مكتوبة بيد مؤلّفين قد أسهموا في تطوير العلم).

ومصادر البحث عامل هامّا في تحديد قيمته العلميّة، ومن بين الوثائق التي تعتبر من المصادر الأصليّة للبحوث العلميّة:

- القرآن الكريم و السّنّة النبويّة الشريفة.
- القواميس كالمعاجم والموسوعات العلميّة المشهورة.
- المواثيق الوطنية والدولية كالإحصائيات الرّسميّة.
- الأوامر كالقوانين كالنّصوص التّنظيمية(الجريدة الرّسميّة مثلا)

[43]-على مراح، المرجع السابق، ص 125.

- المؤتمرات الوطنيّة والدّوليّة.

2- المصادر الثانوية (المراجع)

و تسمّى أيضا بالمصادر غير الأصليّة كهي التي تعتمد في مادّتها العلميّة على المصادر الأصلية فتتعرض لها بالتّحليل كالنّقد كالتّعليق كالتّلخيص ، وقد يكون المرجع كتابا أو مقالا أو منشورات علميّة و أو مذكّرات كرسائل أطروحات لنيل الدّرجات العلميّة المختلفة[44]، أو بعض المواقع الإلكترونيّة الرّسميّة .

رابعا : مرحـلة القــراءة

هي من أهمّ مراحل إعداد البحث العلمي وهي عبارة عن عمل منظّم يفرض طرق ا وأساليب محدّدة يجب التقيّد بها، وعليه سنتطرق من خلال النّقاط التّالية إلى أنواع وشروط و نتائج القراءة[45].

1ــ أنواع القراءة:

و تنقسم بحسب المدّة التي تستغرقها ودرجة ي عمقها إلى:

أولاً: القراء الاستطلاعية: وهي تسمّى كذلك القراءة السّريعة وهي تهدف إلى تقييم المصادر من حيث درجة ارتباطها بموضوع البحث، وكذا من حيث قيمتها العلميّة، وأيضا

[44]- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 26.
[45]-على مراح، المرجع السابق، ص 131.

الاطّلاع على بيانات التأليف وجَدّة الموضوع ونوع الدراسة، وهذه القراءة يجب أن لا تأخذ وقتنا طويلا .

ثانيا : القراءة العادية : بعدما ي يحدّد الباحث من خلال القراءة الاستطلاعية المصادر والمراجع التي

يجب التعمّق فيها بالقراءة والتّفكير و البحث، فإنّه ينتقل إلى نوع آخر من القراءة أكثر تركيزنا الموضوعات التي تمّ اختيارها، ويقوم بتسجيل كلّ المعلومات الهامّة في بطاقات ويقوم بعمليات الاقتباس اللازمة.

ثالثا : **القراءة العميقة :** هناك بعض الوثائق تحتاج إلى قراءة عميقة كمركّزة لأنّها ذات قيمة علميّة كبيرة، كلها صلة وطيدة بموضوع البحث تتطلب التّحليل والتّفكير[46] المركّز.

شروط القراءة :

يجب أن تتوفر في القراءة شروط التالية:

1/ أن تكون القراءة شاملة لكافّة المصادر المرتبطة بالموضوع.

2/ يجب أن تكون القراءة منظّمة ومرتّبة.

3/ يجب أن يكون الباحث قادرا على الفهم و النّقد.

4/ يجب اختيار الوقت المناسب للقراءة، والمكان المناسب له

[46]- عمار بوحوش ،المرجع السابق، ص 120.

خامسا : مرحلة الاقتباس و تدوين المعلومات

هذه المرحلة لا غنى عنها قد يكون اقتباس حرفيا خاصة في مجالات التعريف أو الاستشهاد لأراء الفقهاء و هنا يجب ذكر المرجع و السنة (التهميش) أما التدوين هو عملية ملازمة البحث و مستمرة منذ اختيار الموضوع وقد يشمل تسجيل ملاحظات ، تلخيص الأفكار ، نقل معلومات و تهميش بكل أمانة علمية[47] .

لهذه الأسباب تعد الاقتباسات من المكونات الأساسية لأي تقرير بحثي أو مقالة علمية أو كتاب أكاديمي، حيث لا يمكن لأي باحث أن يستغني عنها أو يغفل قيمتها.

كما أن الثورة الرقمية التي نعيشها اليوم قد فتحت أمام الباحثين في شتى المجالات العلوم إمكانيات لا حدود لها من حيث الحصول على المادة العلمية المتاحة إلكترونيا سواء كانت مصادرا أو مراجعا[48]، كما أصبح المجال واسعا أمام الباحثين بفضل تطور التقنيات الحديثة، للاطلاع على الكم الهائل من المصادر المتنوعة إلكترونيه.

---

[47]-على مراح، المرجع السابق، ص137

[48]- برني كريمة، أثر التحول الرقمي على الاقتباس في البحث العلمي، مداخلة مقدمة في ندوة دكتورا لية الموسومة" منهجية البحث العلمي في عصر الرقمنة" ، المنعقدة يوم 2032/06/19، بكلية الحقوق، جامعة قسنطينة1.

أولا: مرحلة تقسيم الموضوع (البحث)

في هذه المرحلة يستقر الباحث على الشكل النهائي لخطة البحث ، فهو و إن وضعها منذ البداية إلا أن معالجته للموضوع فعلا كثيرا ما تكشف قصور تلك الخطة ، كأن كان قد خصص جزءا كبيرا لدراسة مسألة لا تحتاج إلى إطالة أو خصص على العكس من ذلك حيزا ضيقا لموضوع يحتاج إلى شرح طويل، أو كان قد نسي بحث جانب من جوانب الموضوع . ولا توجد قاعدة عامة تحكم تقسيمات البحث بل يتحكم فيها طبيعته و حجمه[49] و محتواه إلا أنه يشترط فيه ما يلي :

1- **أن تكون التقسيمات موحدة :** و يعني هذا أن الباحث إذا اختار تقسيم بحثه إلى أبواب فعلية أن يلتزم بذلك في كل مراحل البحث فلا يصح أن يورد الفصل الأول ثم يقسم البحث إلى أبواب أو العكس خالطا بين المصطلحات ، كما يلتزم الباحث بأن يتبع القاعدة لعامة في أن الأبواب تقسم إلى فصول وليس العكس و تقسم الفصول إلى مباحث و المباحث إلى مطالب[50] ، مع إمكانية الوقوف في التقسيم عند المباحث أو عند الفصول إذا تطلبت طبيعة البحث قسمين و لا يقبل منه أن يجعل القسم الأول أبوابا و الثاني فصولا وهكذا .

---

[49]- على مراح ، المرجع نفسه، ص 140.

[50]- شطوطي محمد، منهجية البحث العلمي، مذكرة تخرج ماجستير، دكتوراه دولة ، دار المدني، الجزائر- دون تاريخ

2- **تناسب التقسيمات المتماثلة :** وهذا يعني أمرين :

أ – تناسب التقسيمات المتماثلة من حيث عدد الصفحات ، و القاعدة في ذلك ألا يتجاوز أي قسم (الباب أو الفصل أو مبحث أو مطلب) ضعف قسم أخر مماثل .

ب – تناسب التقسيمات من حيث أجزاؤها فلا يستحسن أن يحتوي الفصل الأول على ستة مباحث و يقتصر الفصل الثاني على مبحثين ، وهكذا الأمر بالنسبة لما يحتوي عليه القسم من أبواب و الباب من فصول و المبحث من مطالب[51] ، و القاعدة هنا أيضا ألا يتجاوز عدد التقسيمات الجزئية في قسم معين ضعف عددها في قسم مماثل آخر .

3- **أن ترسى التقسيمات على قاعدة موضوعية :** و قد تم شرح ذلك ضمن شروط إعداد خطة البحث .

4- **مناسبة التقسيمات لطول البحث :** لن يكون بحثا جيدا ، ذلك الذي يتم فيه الانتقال إلى أفكار أساسيات جديدة غير ملموسة ، دون انعكاس ذلك على تقسيماته ، و ليس جيدا من جهة ثانية أي بحث تكثر فيه التقسيمات الجزئية ، بحيث تفكك الفكرة الواحدة إلى عناصرها الأولية ليوضع كل عنصر في مبحث أو مطلب[52] . ذلك أن تقسيمات البحث الرئيسية و الجزئية هي في الحقيقة أفكار الأساسية الرئيسية و الجزئية كاملة . و

[51]-علي مراح، المرجع السابق، ص 147.
[52]-عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 127.

استعمال أحد مصطلحات التقسيم : القسم – الباب- الفصل – المبحث – المطلب –

يجب أن يتناسب مع طول البحث .

و أكبر أجزاء البحث إما أن تكون الأقسام أو الأبواب أو الفصول ، فلا يصح أن يقسم البحث إلى مباحث أو مطالب مباشرة ، و أصغر أقسام البحث فقد تكون الفصول أو المباحث أو المطالب ، فلا يصح أن تكون تقسيماته النهائية أقسام أو أبوابا. وتكون رسالة الماجستير في العادة مكونة من فصول ، إلا إذا طالت أو تعددت جزئياتها فتجعل أقسامها (قسمين) أو أبوابا و تتكون أطروحة الدكتوراه من أبواب أو أقسام أما دون ذلك من بحوث فالعادة أن تتكون من فصول .

سادسا: مرحلة الصياغة و كتابة البحث

هذه المرحلة أهم مرحلة و آخر خطوة لإعداد بحث و تتجسد أهميتها في بلورة و صياغة البحث في صورته النهائية و تتمثل هذه المرحلة في كتابة البحث العلمي في شكل تحليل و تفسير البيانات و الافكار محصل عليها و عرض نتائجها في الخاتمة[53] .

ويشترط في كتابة البحث عدة خصائص يجب أن يتصف بها البحث لكي يتسم بالصفة الشكلية العلمية هذه الشروط :

[53].على مراح/ المرجع السابق، ص152.

1. **الوضوح في التفكير:** يجب أن تكون أفكار الباحث واضحة لديه أو لانم واضحة للغير (اللغة المستعملة مفهومة ، استعمال مصطلحات و معاني متفق عليها) فبراعة الباحث و كفاءته وقدرته تبرز في بغاء بحثه بناءا فنيا و واضحا في انتقاء ما يفيد من معلومات و أفكار[54] (يعني كيف يستخدمها و كيف يوظفها لأن ليس من غاية البحث تكديس المعلومات) والغوص في تفاصيل و جزئيات الموضوع .

2. **الدقة في اللغة والتحكم فيها** :(من أي جانب مصطلحات قانونية ، أسلوب اللغوي (صياغة) استغلال مواد ، على الطالب أ، يتجنب لغة الأن ويتكلم بالمخاطب (نحن) لكي لا يبالغ إبراز شخصيته) هذه أهم مراحل اعداد بحث علمي اختيار موضوع البحث.

3. **سابعا: العنـــاويـــن**

تكتسي العناوين أهمية كبيرة ، و خاصة العنوان الرئيسي باعتباره يجسد موضوع البحث. والعنوان كما سبق القول ألا يكون جملة كاملة ، ومع ذلك قفد يكون مركبا (باستعمال واو العطف عادة) والتركيب إما أن يكون دالا على المقارنة[55] ، أو على العلاقة ومنأمثلة العناوين المركبة الدالة على علاقة: " الدول العربية والمؤتمر الدولي لقانون البحار- الطاقة النووية وقانون البحار...).

---

[54]- حامد خالد، كيف تكتب بحثا جامعيا، دار الريحانة ، الجزائر- دون سنة.

[55]- غازي عناية، إعداد البحث العلمي، ليسانس، ماجستير ، دكتوراه، الطبعة الولى ، دار الشهاب، باتنة ، الجزائر، 1985

وقد يدل على المقارنة مثل " الخطأ المدني والجنائي أو المسؤولية التقصيرية والمسؤولية العقدية...

إلا أن العنوان العام قد يصاغ بشكل مزدوج التركيب بحيث يتكون من عبارة رئيسية وأخرى تابعة مثل: " حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني, دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي "[56]

أما العناوين الفرعية فيشترط فيها، أن يكون كل عنوان مستقلا بذاته ودالا عى المقصود منه، بحيث لا يحتاج القارئ إلى الاطلاع على خطة البحث لفهم المقصود به.

أن يوجد اتساق بين الفروع المتناظرة أي الباب مع الباب أو الفصل مع الفصول الاخرى وهذا مع التناسق هو بلا شك مرتبط بوجود التناسق الموضوعي في محتويات التقسيمات .وفي سياق القول ، يستحسن الاشارة إلى وجوب احترام قواعد اللغة في العنوان، أما من ناحية الكتابة القانونية يجب أن تكون واضحة، وجيزة ، وافية، و ما يمكن التنبيه إليه، هو التحري في استخدام المصطلحات القانونية.

[56]-علي مراح، المرجع السابق ،ص 157.

ثامنا : تقنيـات الاقتبـاس Citation

يقصد بالاقتباس شكل الاستعانة بالمصادر والمراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه، كما أنه بمثابة استشهاد بأفكار وآراء الآخرين، المتعلقة بموضوع البحث[57]، وينسجم الاقتباس مع طبيعة التراكمية للبحث العلمي.

ومن أهم المميزات التي تعكس أهمية الاقتباس:

- التأصيل العلمي والموضوعي للأفكار والآراء من خلال التعرف على الأفكار السابقة في الموضوع وأصحابها وتقييم هذه الأفكار[58].
- جمع مختلف الآراء حول الموضوع الدراسة بقصد التمحيص والتعرف على الجوانب المختلفة، ونقاط القوة والضعف[59]، وبالتالي الوصول إلى معرفة أفضل حول الموضوع محل البحث.
- الاستعانة بالاقتباس من آراء الآخرين لتدعيم وجهة نظر الباحث.

أولا- أنواع الاقتباس

الاقتباس نوعان، حرفي وفيه يقتبس الباحث حرفيا (**الاقتباس المباشر**)كلاما بلفظه كما هو مدون في الاصل أو يقتبس المعنى مع التصرف في اللفظ اختصارا أو شرحا.(

---

[57]- ربحي مصطفى عليات، البحث العلمي" أسسه، مناهجه أساليبه وإجراءاته"، بيت الأفكار الدولية،،الأردن، 2011.ص302.

[58]ربحي مصطفى عليات، المرجع نفسه، ص303.

[59]جرني كريمة، أثر التحول الرقمي على الاقتباس في البحث العلمي، مداخلة مقدمة في ندوة دكتورا لية الموسومة" منهجية البحث العلمي في عصر الرقمنة" ، المنعقدة يوم 2032/06/19، بكلية الحقوق، جامعة قسنطينة1.

الاقتباس غير المباشر) وفيه يستعين الباحث بأفكار ومعلومات معينة ويقوم بصياغتها بأسلوب جديد ولغة جديدة[60]، ومن ضروري جدا عدم تشويه النص أو المعنى الذي كان يقصده الكاتب الأصلي.

والاقتباس بنوعيه يجب أن يكون مباشرا أي نقلا عن الكتاب الاصلي إلا عند الضرورة فينقل الكلام والرأي عن كتاب وسيط وفي هذه الحالة لابد من الاشارة إلى هذا الاخير أيضا[61].

في الاقتباس الحرفي يلزم الباحث الاحتفاظ بكل محتويات النص[62]: " أي ضرورة نقل علامات الترقيم كما هي في الاصل.

" إذا ورد خطأ نقله الباحث كما هو في الاصل مع عبارة (كذا) بين قوسين يعد خطأ ويجوز تصحيحه إذا لم يكن بينا في الهامش,

" إذا كان الاقتباس غامض المعنى بسبب انقطاعه عن السياق العم للنص الاصلي فللباحث أن يضيف عبارة تزيل الغموض وبشرط \ان يضعها بين قوسين .

" في جميع الاحوال لابد من وضع النص المقتبس بين علامتي تنصيص وهذا الامر بالغ الأهمية[63].

---

[60]- ربحي مصطفى عليات، البحث العلمي" أسسه، مناهجه أساليبه وإجراءاته"، بيت الأفكار الدولية،الأردن، 2011،ص 315.

[61]-على مراح، المرجع السابق، ص158

[62]- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2003 ،ص 113.

" في نهاية الاقتباس لابد من وضع الهامش الذي يبين أسفل الصفحة إسم المؤلف والكتاب ومعلومات النشر ورقم الصفحة أو الصفحات.

" إذا وردت عبارة تحتها خط أو مطبوعة تحتها خط بحروف أكبر من حروف النص المقتبس منه ، فعلى الباحث وضعها كما هي, مع الاشارة في الهامش إلا أن ذلك من عمل المؤلف الاصلي[64] أما إذا أراد الباحث لفت الانتباه لأمر في النص المقتبس فيمكن وضع خط مع التنبيه في الهامش إلي أنه من اضافات الباحث.

ثانيا- تكييف الاقتباس مع سياق البحث

يستحسن أن يطوع الاقتباس لسياق نص الباحث ويمكن بلوغ أقصى درجات الاتساق عندما تصبح علامات التنصيص هي وحدها التي تنبه القارئ إلى ان النص الذي تحتويه ليس من تأليف صاحب البحث.

ولتحقيق ذلك يجوز :

- حذف جزء من النص المقتبس مع وضع النقاط الدالة على ذلك...
- إدخال عبارات داخل النص المقتبس، وتجوز هذه الاضافة أيضا إذا كانت لشرحه أو لتكملة النقص فيه مع دلالة علامات التنصيص في كل حالة على أن ذلك ليس جزءا من النص المقتبس.

---

[63]- فاضل إدريس، المرجع السابق، ص 120

[64]-علي مراح، المرجع السابق، ص163.

ثالثا- الاقتباس باللغة الاجنبية

يستحسن ألا يقطع الباحث استرسال القارئ بوضع اقتباس باللغة الاجنبية ويمكن بدلا من ذلك وضع الاصل الاجنبي في الهامش وليس العكس وقد يكون وضع النص الاصلي في الهامش[65] \او المتن إلزاميا في بعض الحالات منها:

أهميته في الموضوع ، أو أهمية الالفاظ والمصطلحات ، أو بناء على مناقشات في البحث على تخريجات لاتفهم ،لا إذا علم النص الاصلي الاجنبي بلفظه.

ولابد للباحث أن يشير إلى المترجم إذا كان غيره، فإذا لم يفعل اعتبر مترجما وحمل مسؤولية الترجمة[66].

وعلى ذلك فلا يجوز للباحث أن يترجم نصا له ترجمة رسمية كأن كانت اتفاقية دولية انضمت إليها الجزائر ونشرت في أداة الجريدة الرسمية.

---

[65]-علي مراح، المرجع السابق،ص168

[66]- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمر، دمشق، سوريا، ط2، 2004،ص265.

تاسعا : نظام الهوامش وأشكالها

أولا: تعريفها

هي ما يضعه الباحث خارج النص الاصلي أما لذكر مصدر المعلومات (الوقائع والأفكار) الواردة في المتن ، أو للإحالة إلى جزء أخر من البحث نفسه، أو لتكملة ما يأتي في المتن بشرح او التعليق.

وعلى ذلك **فالهوامش ثلاثة أنواع :**

هوامش المراجع ، هوامش شارحة أو المعلقة ، وهوامش محيلة على البحث نفسه[67].

ثانيا- موضوع الهوامش وتنظيمها من حيث الشكل

أ- يجب أن يكون كل هامش مرتبطا بدقة بالجزء ذي العلاقة به في المتن، بحيث يوضع الرقم الذي بين هلالين بعد الكلمة أو الجملة أو الفقرة التي يرتبط بها الهامش وبحيث يظهر نفس الرقم في بداية الهامش وتوضع النقطة أو الفاصلة إن كان لها محل قبل رقم الهامش.

ب- الطريقة الايسر و الاكثر فائدة هي -أن توضع في أسفل كل صفحة الهوامش المتعلقة بها، وفي هذه الحالة ترقم تباعا بدءا من رقم ويجب أن يبدأ ترقيم جديد في كل

[67]-علي مراح، المرجع السابق ،ص 176.

صفحة، ويجب الحرص على ألا يتجاوز أحد الهوامش حدود الفحة التي بدأ فيها فإذا صادف أن كان الهامش طويلا ولم يمكن نقله مع الجزء المرتبط به في المتن إلى الصفحة جديدة ، فيجوز استكماله في بداية هامش الصفحة الموالية ويجب وضع علامة (=) للربط بين جزئ الهامش الواحد الواردين في صفحتين متتاليتين.

ت- أما الطريقة الاخرى فتقتضي تجميع كل الهوامش الفصل الواحد في نهايته ، وفي هذه الحالة ترقم هوامش الفصل الواحد ترقيما واحدا متسلسلا، تمتاز هذه الطريقة بسهولتها عند الطباعة ، إلا أن عيبها أن القارئ يضطر في كل مرة إلى تصفح البحث حتى يعثر على الهامش[68] الذي يريده ثم يعود إلى تصفح البحث مرة أخرى للعودة إلى حيث وقف في قراءته من المتن.

ثالثا- هوامش المراجع

أ ـــ الغرض من تدوين المراجع في الهامش تحقيق هدفين :

1- ذكر مصدر المعلومات التي يضعها الباحث بحيث يتمكن القارئ من الرجوع إليها إن شاء، ‘ما طلبا للمزيد من المعلومات، أو تأكيد من صحتها أو من إمكانية أتساقها مع التفسير الذي ذهب إليه الباحث.

[68]-علي مراح، المرجع السابق،ص184.

2- تحرير الباحث من مسؤولية المعلومات والأفكار التي يوردها ونسبتها إلى صاحبها الحقيقي ، وفي نفس الوقت تسبة الفضل إليه بعدم 'دعاء جهود الآخرين (الأمانة العلمية).

ب – البيانات التي يجب أن تحويها هوامش المراجع :

وعلى ذلك فالشرط الاساسي أن تكون الهوامش أهلا لتحقيق هذه الغاية، ويكون ذلك باحتواءها كل المعلومات الاساسية المتعلقة بالمراجع بشكل جلي لايسعر مهمة القارئ فيجب أن ترد في الهامش كل المعلومات الخاصة بمرجع ما مثلما تدون عند إعداد قائمة المراجع الأولية، مع الملاحظة عدم تدوين صفحات الكتاب أو المقال، بل يسجل بدلا منها رقم الصفحة أو الصفحات التي تعلق بها الهامش، كما لا يشار بالطبع إلى رقم تصنيف الكتاب بالمكتبة، وبناء على ذلك فإن تدوين مرجع في الهامش يكون محتويا للبيانات التالية: "

أولا/بالنسبة للكتب :

1- إسم المؤلف (اللقب قبل الاسم)

2- عنوان الكتاب

3- الطبعة وعدد الأجزاء إن وجدت

4- إسم الناشر

5- مكان الناشر

6- تاريخ الناشر

7- رقم الصفحة أو الصفحات التي يتعلق بها الهامش

وتجدر الملاحظة، هناك من يضع مكان النشر بعد عنوان ثم بقية البيانات.

ثانيا/ بالنسبة للمقالات :

1- إسم المؤلف المقال.

2- عنوان المقال بين علامتي تنصيص (.....).

3- إسم الدورية.

4- رقم المجلد والعدد والسنة (حسب فترات الدورية أو المجلة).

5- رقم الصفحة أو الصفحات التي يتعلق بها الهامش.

ثالثا- حالة تعدد المؤلفين

إذا تعدد المؤلفين، إما أن كون قد اشتركو جميعا في وضع كل الكتاب أو وضع كل واحد جزءا منه.

ففي هذه الحالة الأولى : نذكر أسماءهم جميعا (بترتيب وضع أسمائهم على غلاف الكتاب على أن يكون لقب الأول واردا قبل اسمه، تليه أسماء غيره) ، وهذا إذا كانو ثلاثة فأقل فن زادوا عن ذلك اكتفى بأولهم متبوعا بعبارة (وآخرون).

أمثلة:- مرقص سليمان، وعلي حسين يونس, الافلاس دار الفكر العربي ، القاهرة، (د-ت)،ص 109.

- الجوهري محمد، وآخرون، دراسة علم الجريمة ، دار المعارف، القاهرة، 1987، ص254

خامسا – تدوين المرجع ير المباشر

الأفضل أن يرجع الباحث لى المصدر المباشر للمعلومات، إذا استحال الرجوع لى هذا المصدر لعدم وجوده أو لجهل بالغة التي كتب بها، وفي هذه الحالة فقط يمكن الاعتماد على المرجع وسيط نقل عن المرجع الاصلي[69] وإضافة إلى وجوب الحرص حتى لاينقل الباحث سوء فهم هذا الوسيط لما وضعه عن الاصل، أو خطأه في النقل أو عدم دقته، إضافة إلى ذلك لابد من الاشارة إلى المرجع الوسيط بطريقة كاملة.

سادسا- تدوين المرجع المتكرر

إذا تكررت الاشارة إلى نفس المرجع مرات متكررة فيتبع الأتي:

1- تدوين المعلومات في الهامش كاملة إذا لم يتكرر إلا مرة واحدة، أو مرات عديدة في أماكن متباعدة، وذلك تسهيلا لمهمة القارئ.

[69]- برني كريمة، أهمية الدراسات السابقة في كتابة بحث علمي أو أطروحة دكتوراه ، مداخلة مقدمة في ندوة تكوينية لفائدة طلبة دكتوراه بعنوان " منهجية إعداد بحث علمي أكاديمي – أطروحة دكتوراه – المنعقدة يوم 2022/06/23 بكلية الحقوق جامعة قسنطينة1

2- إذا تكرر ذكر المراجع مرات عديدة غير متتالية (أي يفصل بينهما هامش أو هوامش لمراجع أخرى) فيذكر إسم المؤلف متبوعا بعبارة (المرجع السابق ص؟) وبغير العربية (Op.cit).

3- إلا إذا رجع الباحث إلى عدة مؤلفات لنفس المؤلف ففي هذه الحالة يذكر إسم المؤلف ثم عنوان الكتاب فقط ثم رقم الصفحة.

4- إذا وردت الاشارة على نفس المرجع في هامشين متتاليين دون فاصل بينهما فيدون في الأول كما سبق (إما كاملا، أو إسم المؤلف مع عبارة المرجع السابق ورقم الصفحة إذاكان متكررا) أما في الهامش الثاني فتدون فقط عبارة المرجع السابق ثم رقم الصفحة.

عاشرا- الاختصارات في تدوين المراجع

القاعدة أن وضع المعلومات كاملة عن المرجع إجباري مرة واحدة على الاقل في البحث، واما كانت قائمة المراجع التي يذل بها البحث تتكفل بذلك، فإن البعض لايرى ضرورة لتدوين معلومات النشر في هوامش المراجع، إلا أن الرأي الذي يتبعه أغلب الباحثين لا يوافقهم في ذلك، إلا أنه يمكن استعمال بعض الاختصارات، التي يجب الحرص في استعمالها، حيث لم يكن في العربية أن يكتفي باوائل حروف بعض الطكلمات للدلالة على

بعض المؤسسات أو أسماء بعض الدول[70]، وعلى كل حال فالأولى اختصار بعض الأسماء منها :

1 ــ أسماء الكتب إذا كانت طويلة :

نعطي مثال هنا:

1. جرائم الأموال العامة و الجرائم الاقتصادية الماسة بالاقتصاد الوطني يختصر إلى : جرائم الأموال العامة...
2. محاضرات في نحو قانون عقاب موحد للبلاد العربية ، دراسة و نقد يختصر إلى : نحو قانون عقاب موحد...
3. الجرائم المضرة بأمن ادولة من جهة في قانون العقوبات الجزائري و التشريع المقارن . يختصر إلى : الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج...

2- اختصار أسماء الناشرين :

مثال :

- دار النهضة العربية للنشر ، تصبح : النهضة العربية .
- دار الأندلس للطباعة و التوزيع و النشر . تختصر إلى : دار الأندلس .

3- اختصارات أخرى :

[70]- سلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 121

يمكن للباحث أن يختصر الكثير من العبارات على أن يشير إلى ذلك في كل ما لم يجر العرف على اختصاره بشكل معين .

مثال :

م.س (المرجع السابق) .

ن.م (نفس المرجع).

م.س.ن.ص المرجع السابق ، نفس الصفحة...

و على الباحث أن يلتزم طريقة واحدة في الاختصار و عليه أن يشير إليها، كما يمكنه إختصار العبارات الدالة على نقصان معلومات النشر (ب - ت) و (ب – ن)[71] إلخ..

أما الاختصار التي جرى العرف على استعمالها فلا حاجة لبيان مدلولها مثل :

ص= صفحة ، م= ميلادي ، ه= هجري.....إلخ.

ز- الهوامش المحلية على مراجع غير منشورة :

و أهم أمثلتها بالنسبة للباحث القانوني الملازم و المذكرات المطبوعة على الآلة المكررة (الأستنسل) التي يعدها أساتذة القانون[72] ، و لم تنشر في كتاب ، فيمكن الرجوع

[71]-علي مراح، المرجع السابق، ص 201

إليها و الإشارة إليها بنفس الطريقة السابقة مع إضافة بعد العنوان مباشرة ما يفيد عدم نشرها بين قوسين كعبارة (بحث لم ينشر) أو (مذكرات مطبوعة) إلخ...

ط – تدوين المراجع الأجنبية في الهامش :

1 – يحتاج الباحث إلى مراجع غير عربية ، و لما كان الشرط الأساسي في تدوين المراجع في الهامش أن يكون هذا التدوين أهلا لتمكين القارئ من الرجوع إلى المرجع أما طلبا للمزيد من المعلومات أو للتأكيد من صحة نقل أو تفسير أو فهم أو تأويل ما أورده المصدر الأصلي ، فإن ذكر المرجع الأجنبي في الهامش لا يحقق ذلك إلا إذا ذكر المؤلف و عنوان الكاتب أو الدورية و المقالة باللغة الأصلية .

و كتابة إسم المؤلف الأجنبي بالحروف العربية لا يكون صحيحا في أغلب الأحيان لاختلاف أصوات العربية عن أن الباحث قد لا يصل إلى النطق الصحيح للاسم الأجنبي ، و إضافة إلى ذلك فإن كتابة إسم المؤلف الأجنبي بحروف عربية غير مجّد لأن الغاية من إيراد الاسم هي تيسير بحث القارئ عن المرجع في الفهارس الأجنبية للمؤلفين[73] و للعناوين .

---

[72]- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، لمرجع السابق،ص128.
[73]-على مراح، المرجع السابق،ص 212.

و من أسماء المؤلفين من لا تعرف كيفية كتابة إسمه بسهولة إذا كتب بحروف عربية مثل فقيه القانون الدولي الألماني شوارزنبرغر scharzenberger و منهم من لا تسهل كتابة أسمائهم بطريقة صحيحة توافق نطقها السليم مثل فقهاء القانون الدولي :

ميلياتسا milgliazza ، يودولوفسكي jodolowski ، هامر شولد hammarskjold

و يقع مثل هذا الخلط إذا ترجمت أسماء دور النشر أو ترجمة أسماء المجلات و الدوريات الأجنبية و الدوريات الأجنبية أو عناوين الكتب .

1- إذا وردت أية معلومات في المتن فلا تكرر في الهامش ، فإذا ذكر في المتن نوع العمل التشريعي و تاريخ صدوره و رقمه مثلا فلا يكرر ذلك في الهامش بل يشار إلى بقية المعلومات أي عدد الجريدة الرسمية و سنتها و رقم الصفحة .

2- يؤخذ العمل التشريعي الواحد كوحدة مرتبة حسب مواده ، و الإشارة إلى مكانه في عدد الجريدة هي دائما إشارة إلى الصفحة التي إبتدأ فيها .

أمثلة :

- قانون البيئة رقم 83 – 03 المؤرخ في 1983/02/05 الجريدة الرسمية : (ج.ر) رقم 6 .

- القانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنمية المستدامة .

- القرار المتعلق بقانون الإنتخابات المؤرخ في 1989/08/20 ، الوارد في الجريدة الرسمية 36 بتاريخ 1989/08/30 ص 1049.

- مرسوم رقم تنفيذي رقم 94 – 279 المؤرخ في 1994/09/17 المتضمن تنظيم مكافحة تلوث البحر و احداث مخططا إستعجالية ، ج . ر.6 .

- مرسوم رقم 96 - 53 المؤرخ في 1996/01/22 و الخاص بمصادقة الجزائر على إتفاقية قانون البحار لعام 1982 ، ج.ر. 6

II . **النصوص التشريعية غير الوطنية :** هناك حالتان :

الأولى : إذا وجد الباحث المصدر الأصلي للتشريع الأجنبي (الجريدة الرسمية) فيشير إلى التشريع الوطني مع نسبة الجريدة إلى الدولة التي تصدرها .

أمثلة :

(1) قانون رقم 135 لسنة 1959 (1959/06/30) ، الجريدة الرسمية المصرية عدد 125 مكرر ، ص803 .

(2) مجلة الإجراءات المدنية و التجارية ، الرائد الرسمي التونسي العدد 56 في 3 و 6 و 13 نوفمبر 1959 . (ويلاحظ في جميع الأحوال ضرورة التمسك بنفس مصطلحات القانون الأصلي (قانون ،مرسوم،أمر إلخ ....)

الثاني : أما إذا لم يطلع الباحث على المصدر الأصلي للتشريع غير وطني ، فعليه أن يذكر الباحث على المصدر المباشر الذي رأى فيه نص التشريع وقد يكون هذا المصدر المباشر موسوعة تشريعية أ, مجموعة رسمية أو غير رسمية أو كتابا فقهيا أو مقالا في مجلة قانونية أو غير ذلك.

ك- تدوين مراجع أحكام القضاء :

الاستشهاد بأي حكم قضائي سواء بطريق الاقتباس اللفظي المباشر أو مجرد الاستدلال به يستدعي أن يثبت الباحث مايلي:

1- نوع المحكمة، تحديد المحكمة مكانيا إذا لم توجد الوحيدة في نوعها.

2- نوع الاختصاص الدي صدر ضد الحكم المشار إليه يذكر : نقض مدني، نقض جنائي ، طعن دستوري ، وبالنسبة إلى المحاكم الاستئناف ، الغرفة المدنية، الجنائية ، التجارية، الادارية،

3- تاريخ الجلسة التي نطق فيها الحكم.

4- إسم النشرة أو الدورية التي نشرت الحكم، وعددها ، وسنتها (تاريخها) ورقم الصفحة التي ورد فيها الحكم.

فإن لم يكن منشورا اكتفى بالنقاط السالفة الذكر إلى أنه غير منشور.

مثال : " محكمة التعقيب التونسية، قرار عدد 2456، 5/ 03/ 1967، نشرية محكمة التعقيب 1967، ص 32.

ل- تدوين المراجع الوثائق :

إذا اعتمد الباحث على وثيقة صادرة من جهاز رسمي أو غير رسمي أو هيئة علمية أو منظمة دائمة كمؤتمر العلمي أو الندوة ، فعليه أن يسجل ما يلي :

1- إسم الجهاز أو الخيئة أو المنظمة، حسب ماهو مثبت في غلاف أو عنوان الوثيقة (أو إسم المؤلف إن وجد) ، وإن كان الجهاز صاحب الوثيقة عبارة عن هيئة تابعة لهيئة الأمم، يسجل إسم الهيئة الكلية ثم الهيئة الفرعية.

2- إسم الوثيقة أو عنوانها (ويكتفي بالاسم أو العنوان إذا لم يكن الاستدلال على الجهاز الذي أصدره).

3- معلومات النشر، مكان انشر والناشر وتاريخ النشر أو السلسلة ا, المطبوعة التي نشرته ، ,ورقم الصفحة التي نشر فيه.

أمثلة : 1- الامم المتحدة، مركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية (الشركات عبر الوطنية) الدراسة الثانية ، نويورك 1983 ، وثيقة رقم ST / CTC /76 ص 187.

وإضافة إلى ما سبق فإن الاشارة إلى الوثائق في الهامش يتطلب ما يلي :

1- إذا كانت الوثيقة تحمل رقما فيجب تدوينه (كل وثائق الامم المتحدة والجامعة العربية تحمل أرقاما إشارية) .

2- إذا كانت الوثيقة صادرة عن ندوة أو مؤتمر فيذكر مكان الانعقاد وتاريخه.

أمثلة :

1- الأمم المتحدة، الجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون، " قرار الجمعية العامة رقم 18/32 حول مشكلة مخلفات الحروب " ، وثيقة رسمية رقم 71 / 35/ RES / A

2- المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، المكتب العربي الدولي لمكافحة الجريمة ، " تطور القضاء الجزائي "، تجاه مشكلة الإجرام ، بغداد، 1973، ص 34.

هوامش الاحالة إلى نفس المرجع :

أما النوع الثاني من الهوامش يلجأ إليه الباحث عندما يستحسن أن يدعو القارئ إلى طلب مزيد من الايضاح أو التفصيل بالرجوع إلى جزء أخر من البحث نفسه وهو إما أن يعود بالباحث إلى موضوع سابق من البحث أو يحيله إلي موضوع لاحق[74] وهذا بحسب موضوع الجزء المحال عليه وهذه بعض الأمثلة للتوضيح :

1- بانظر فيما سبق ص 78 ، أو أنظر أعلاه ص 88.

وكذلك يستطيع الباحث أن يحيل إلى الملحق من ملاحق البحث إن كانت للبحث ملاحق ، فيكتب :

1- أنظر أدناه الملحق رقم 03

2- أنظر الملحق رقم 03 ، ص 209.

[74]-علي مراح، المرجع السابق،ص216.

هوامش الشرح أو التعليق :

إن محتوى هذا النوع من الهوامش متنوع بشكل يصعب على الحصر، فقد يكون شارحا لما ورد في المتن أو معلقا عليه أو مترجما له، وقد يحتوي إضافة إلى ذلك على ذكر المرجع، وفي هذه الحالة نمون أمام مرجع مختلط (مراجع وشروح).

وغاية هذا النوع من الهوامش أوسع من الانواع الاخرى، وهي إضافة معلومات يراها الباحث ضرورية، ولكن من المناسب تضمينها في المتن لأنها تتجاوز ما يمكن أن يندرج تحت عنوان الفرعي الوارد في المتن[75]، أو تقطع سياق الكلام، بارغم من أهميته، يشعر الباحث أن يقطع على القارئ استرساله.

ومع ذلك فيجب عدم المبالغة في اللجوء إلى هذا النوع من الهوامش، كما يجب عدم إطالتها في اللجوء إليها، فالإفراط فيها إما دليل على غموض كتابة الباحث، بحيث يحتاج في كل مرة إلى شرح ما يكتبه، أو أنه دليل على خلل في خطة البحث مادام الباحث يرى أن كثيرا من المعلومات ضرورية ولمنه لا يجد لها مكانا في متن بحثه.

---

[75]- سلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 211.

مكمـلات الـنص :

ليس البحث المقدم لنيل درجة عليمة- بل وحتى أدنى أنواع البحوث وكذلك المقالات- هو فقط النص المكون من المقدمة وصلب البحث وخاتمة.

فهناك مكملات تزيد من **قيمته العلمية** ، وهذه المكملات ليست اختيارية في الرسائل الجامعية فبعضها ضروري، أما وضيفتها فمنها ما يؤدي إلى سهولة أو زيادة الاستفاذة من البحث كقائمة المراجع والفهارس بأنواعها[76]، ومنها ما يندي غلى تدعيم الإحاطة بالموضوع كالملاحق، ومنها أيضا بيانات إضافية تعبر عن موقف الباحث.

أولا / قائمة المراجع :

إن الباحث وقد وصل إلى مراحل النهائية من بحثه، لابد أنه لاحظ الفرائد التي يجنيها من وجود قوائم للمراجع في نهاية الكتب والمقالات والرسائل التي رجع إليها، ولذلك فهو يدرك الأهمية الكبيرة لأن يثبت بدوره قائمة مراجعه في نهاية بحثه، وتظم هذه القائمة جميع

[76]-على مراح، المرجع السابق، ص 234.

المصادر التي استفاد منها الباحث في كتابة بحثه، سواء اقتبس منها بشكل مباشر او غير مباشر في متن البحث[77] أو اعتمد عليها ولم يورد نصوصا منها في السياق.

-وكلما زاد الباحث من مصادره العلمية الموثوقة وتنوّعها وتعددها ، زادت القيمة التوثيقية والمضمونية والعلمية لبحثه ، وتجلى الحقيقة أمام عينيه بنحو أفضل .

وتتمثل أهمية مصادر ومراجع البحث العلمي في أنها المواضع التي يحتاج عليها الباحث لإثراء وإنجاز بحثه العلمي بشكل دقيق ومنهجي، والبحث العلمي الذي يتمتع بمصداقية أكثر هو الذي يعتمد على تنوع المصادر والمراجع، ويستفيد أقصى استفادة منها.

ويجب مراعاة الأمور التالية عند إعداد قائمة المراجع و المصادر:

- تذكر جميع المصادر الت اعتمد عليها الباحث
- إذا كان عدد المصادر كبيرة فيتم تقسيمها على النحو التالي:
- المصادر العربية والمصادر الأجنبية.
- الكتب ، الدوريات، الرسال الجامعية...إلخ
- ترتب القائمة هجائيا حسب اسم المؤلف، ويستخدم اسم العائلة أولا في حالة المؤلفين الأجانب، ويفضل استخدام نفس الأسلوب مع المؤلفين العرب.

[77]- ربحي مصطفى عليات، البحث العلمي " أسسه، مناهجه أساليبه وإجراءاته"، بيت الأفكار الدولية،،الأردن، 2011،ص 334.

وسنتطرق هنا في قائمة المراجع من حيث محتواها وطرق ترتيبها والمعلومات التي تدون بالنسبة لكل مرجع.

1 ــ محتواهـــــا:

ليس ضروريا أن تحتوي المراجع النهائية على كل ما إستعمله الباحث من كتب ومقالات ووثائق وموسوعات وغيرها، لذلك عليه أن يحترز منذ البداية بأن يضع للقائمة عنوانا متواضعا لا يدل على الشمول كأن يسميها " قائمة بأهم المراجع " أو كما يسميها البعض " اشارات بيبليوغرافية " دلالة على أنها لاتحيط بكل المراجع[78].

كما تجدر للإشارة، أن قائمة المراجع النهائية يستحسن أن تغفل ما يلي :

1- المعاجم اللغوية

2- الموسوعات العامة (أي دوائر المعارف غير القانونية) إذا كانت تقدم معلومات موجزة غير مفصلة.

3- الفهارس التشريعية

4- المعاجم المفهرسة التي تهدف إلى سهولة الرجوع إلى بعض الرماجع مثل " المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم " و معجم لألفاظ الحديث ونحوها ".

---

[78]-على مراح، المرجع السابق، ص 193.

5- كتب طرق البحث.

6- المراجع التي قرأها الباحث ولكنها كانت غير ذات فائدة في البحث، إما لأنها تتناول الموضوع من زاوية تخرج من نطاق البحث أو لعدم أهميتها العملية.

ونلاحظ أن الاصناف الستة الأولى بالرغم من أهميتها للباحث وكبير اعتماده عليها، إلا أنها لا تساهم مساهمة موضوعية مباشرة في البحث، ولذلك فلا ضرورة لإثبات المراجع التي لا تقدم مساهمة موضوعية مباشرة في البحث.

7- المراجع التي قرأها الباحث و لكنها كانت يرى ذات فائدة في البحث ، إما لأنها تتناول الموضوع من زاوية تخرج عن نطاق البحث ، أو لعدم أهميتها العلمية .

و نلاحظ أن الأصناف الستة الأولى بالرغم من أهميتها للباحث و كبير اعتماده عليها ، إلاأنها لا تساهم مساهمة موضوعية مباشرة في البحث ، و لذلك فلا ضرورة لإثبات المراجع التي لا تقدم مساهمة موضوعية مباشرة في البحث .

ومع ذلك فإن المراجع التالية من الصعب الجزم بصواب وضعها في قائمة المراجع من عدمه :

1- المراجع التي استعملت دون أن تذكر صراحة في الهوامش ، وأهم مثال لها الكتب المدرسية العامة التي تقدم فكرة سطحية عن الموضوع ، ولكنها تذكر مراجع مهمة ويستحسن اغفالها .

2- المراجع غير مباشرة اي التي لم يطلع عليها الباحث مباشرة ، و يستحسن ايرادها في القائمة مع التحفظ بصراحة بما يفيد بأنها مرجع غير مباشر .

3- الجريدة الرسمية : وهنا إما أن يكون للبحث ملحق بالتشريعات (وهو ما سيبحث لاحقا) وفي هذه الحالة لا ضرورة لاعتبار الجريدة الرسمية أحد المراجع ، أو أن تكون قائمة المراجع محتوية على قسم لوثائق ، وفي هذه الحالة يفضل إذا كان عدد التشريعات المذكور في البحث محدودا أن ترتب التشريعات حسب تواريخها في قسم الوثائق فرع التشريعات من القائمة ، أما إذا كان عدد التشريعات من القائمة ، أما إذا كان عدد التشريعات كبيرا فيمكن الإكتفاء بعبارة الجريدة الرسمية في قسم الوثائق من قائمة المراجع .

2 ـــ طرق ترتيب قائمة المراجع :

1- في كل الأحوال يجب تقسيم القائمة حسب لغات المراجع لاستحالة الترتيب الأفباني لمراجع ذات لغات تكتب بأبجدية مختلفة (وعلى ذلك يمكن أن تعد كل اللغات الأوروبية التي تكتب بالحروف اللاتينية لغة واحدة ، بالرغم من أن البعض يفضل فصل المراجع حسب لغاته وإن كانت تكتب بحروف واحدة)

ويفضل كل الباحثين العرب فصل المراجع العربية عن غير العربية لأسباب فنية وشكلية .

2- أبسط الطرق بعد ذلك أن ترتب قائمة اللفبائيا حسب أسماء المؤلفين (على أن يعد العنوان أو الهيئة التي أصدرت الوثيقة أساسا لترتيب المراجع التي ليس لها مؤلفون) ، ويحسن أن تتبع هذه الطريقة البسيطة بالنسبة للمقالات و البحوث القصيرة .

3- ترتيب قائمة المراجع زمنيا بدءا بالأقدم حسب تاريخ النشر للمؤلفات العصرية وحسب تاريخ وفاة المؤلف بالنسبة لكتب التراث ، و لا تفضل هذه الطريقة في البحوث القانونية إلا إذا غلب عليها الجانب التاريخي ، و في بحوث الشريعة ألإسلامية أو البحوث المقارنة بين الشريعة و القانون الوضعي يفضل البعض فصل المراجع الحديثة التي ترتب ألفبائا .

4- أكثر الطرق شيوعا أن تقسم المراجع إلى مجموعات حسب شكل المرجع (1) و (2) مقالات و بحوث ، (3) رسائل جامعية (4).

ثالثا : الملاحق

إن مدى ضرورة الملاحق و عددها و محتواها يرجع إلى تقدير الباحث نفسه و طبيعة الموضوع ، و ما يصبح أن يكون ملحقا لابد أن يتصف بصفتين : الأول أن يكون طويلا بحيث لا يمكن إدراجه في الهامش[79] ، ومن الناحية الفنية ترقم الملاحق و لا تعطى أسماء دون ترقيم (مثلا الملحق الثاني : نص الإتفاقية الدولية لمقاومة تلوث البحار بالنفط) .

و الملاحق نوعان :

1- الوثائق التي يعدها الباحث بنفسه document ad hoc . وهي متنوعة جدا ، ويمكن أن تكون جداول أو قاوائم أو إحصائيات أو تحليلا لنص ، بل وحتى ملاحظات تكميلية لما ورد في المتن أو عرضا تاريخيا لتطور معين ، أو قائمة بالتشريعات المرتبطة . بموضوع ما .

2- الوثائق المنقولة : وتعني إعادة كتابة الوثائق مثل النصوص التشريعية و اللائحية و نصوص المعاهدات و الاتفاقيات الدولية (إن إثبات ترجمة النصوص الدولية غير المترجمة في ملحق خاص يبدو ذا فائدة لاشك فيها) و إعادة كتابة أحكام القضاء

[79]- عمار بوضياف ، المرجع في كتابة البحوث القانونية (مذكرة ماستر، مذكر ماجستير ، أطروحة دكتوراه ، المقالات القانونية) ، الجسور للنشر والتوزيع، 2014،

(وخاصة إذا كانت غير منشورة) وكذلك الإحصاءات و البيانات التي تحصل عليها الباحث من جهاز مختص و على كل حال فإن هذا النوع - المنقول –أكثر شيوعا من سابقه إلا أنه يجب عدم التعسف في الإكثار من ملاحق قليلة الأهمية الذي ينصب موضوع البحث على مناقشته . و يجب ألا ننسى ذكر مصدر النص .

رابعا : الفهارس

إن غاية الفهارس هي تسهيل الاستفادة من الرسالة ، يمكن تقسيم الفهارس إلى نوعين : فهارس ضرورية و أخرى مفيدة[80] .

I. الفهارس الضرورية :

أ- **فهرس المحتويات :** وهو ترتيب لجميع عناوين البحث مع ذكر الصفحة التي يجب أن يثبت في كل عنوان ، ويسمى أيضا بالفهرس التحليلي أو المحتويات فقط أو الفهرس أو الفهرست أو المحتوى . وفي بحث قانوني يجب أن يثبت في آخر البحث تماما لافا لتقليد أنجلو أمريكي يَضعه في البداية وبعد التوطئة ، أما إذا وجد الباحث أن الإحاطة بالمخطط العام للبحث لها الأولوية أمكنه أن يضع في البداية الخطة في تقسيماتها الرئيسية (بحيث يكون أصغر تقسيم يذكره المبحث) ولا يشار إلى أرقام الصفحات .

[80]-على مراح، المرجع السابق،ص 211.

وفي فهرس المحتويات لا ضرورة لكتابة كلمة "الموضوع" فوق القسيمات و كلمة الصفحة تحت عمود أرقام الصفحات . و رقم الصفحة هو دائما رقم الصفحة التي يبدأ فيها التقسيم ، و لا ضرورة لكتابة رقمي صفحتى بداية و نهاية التقسيم مثلا : (الفصل الأول...12-73) .

وعلى الباحث أن يعد للمسودة فهرسا حسب أرقام صفحتها .

ب- جدول الاختصارات (أو قائمة الاختصارات : abbreviations) ويشمل هذا الجدول عادة اختصار أسماء الدوريات و المراجع و المجموعات ، و المجموعات ، ويمكن أن يشمل أيضا اختصارات لأسماء مؤسسات أزو منظمات أو هيئات أو أجهزة حسب موضوع الرسالة .

أما كيفية اختصار الأسماء فللباحث فيها بعض الحرية إلا إذا وجد عرفا مستقرا بكتابة اختصار على طريقة ما ، أو ألزم المرجع نفسه بأن يختصر على وجه معين (مثلا تنص مجموعات محكمة العدل الدولية على أن يشار إليها كالتالي : (rec c.i.j.,19؟؟) . وليس من المفروض اسم (مجموعة المبادئ القانونية لفتاوى الإدارة) م.م.ق.ف.أ ، يمكن إختصارها (فتاوى الإدارة)

II. الفهارس المفيدة :

قد يكفي فهرس المحتويات و قائمة الاختصارات في بعض البحوث ، إلا أن هناك فهارس أخرى تزيد من البحث ، و للباحث أن يقدر ملاءمتها حسب طبيعة بحثه[81] و يمكن أن تشمل ما يلي :

أ- قائمة بالأقضية المذكورة في البحث : و تشمل هذه القائمة جميع الأقضية التي وردت في البحث سواء ذكرت في الهوامش أو في المتن ، و يمكن إغفال الأحكام اللتي كان التعرض لها قد تم عرضا .

ب- قائمة التشريعات المذكورة : وفي جميع الحالات يرجع تقدير ذلك إلى الباحث في مدى أهميتها بالنسبة لبحثه .

[81]-علي مراح، المرجع السابق، ص 232.

المحور الثالث:
أنواع المناهج للبحث العلمي

تمهيد :

إن المنهج العلمي هو أسلوب التفكير النقدي، هو **عقلانية نقدية** بقدر ما هو **العقلانية التجريبية**[82]. وتبقى ملاحظة أنه في الآن نفسه أسلوب التفكير المبدع ، ولما كان هذا الإبداع مسؤولا أمام محكات المنطق و قياسات الواقع، أمكن أن نسميه أيضا العقلانية الإبداعية.

إذ يتقدم الآن **كارل بوبر** Karl R.Ppopper 1902-1994م ، **فيلسوف المنهج العلمي الأكبر**، الذي قيل عنه: إنه المفرد العلم الذي يشار إليه بالبنان, حين طرح السؤال عن المنهج العلمي.

وقد مثل **كارل بوبر** نقطة تحول بأن استندت فلسفته على أن الخاصة المنطقية المميز للعلم، هي القابلية للاختبار التجريبي و التكذيب, للمواجهة مع الواقع و الوقائع, للنقد و المراجعة و اكتشاف الخطأ اكتشاف موطن الكذب و التعارض مع الواقع لتصويبه .

[82]- ومزيد من التفصيل ، يرى هذا الفيلسوف، بوبر في فلسفته الرائدة للمنهج العلمي يعول التعويل الأكبر على مفهوم النقد، وقيمة النقد والدور العلم للنقد ، حتى وضع بطاقة لفلسفته هي " **العقلانية النقدية** " ، فالتفكير العلمي هو ذاته التفكير النقدي، والمنهج العلمي منهاج نقدي، أي بمعناه الحرص الدائم على تصيد الأخطاء، **أنظر**، يمنى طريف الخولي، مفهوم المنهج العلمي، مؤسسة الهنداوي للنشر، المملكة المتحدة، 2020، ص 376. .

التفكير العلمي هو ذاته التفكير النقدي, والمنهج العلمي منهاج نقدي[83] ، النقد بمعناه الحرفي أي بمعنى الحرص الدائم على تصيد الأخطاء، وتعيينها، من أجل تصويبها.

وعليه فالمنهج العلمي "هو أسلوب لتفكير و التنفيذ يعتمد عليه الباحث لا نجاز بحث علمي أكاديمي" .

وقد إختلف الباحثون في تحديد و تصنيف مناهج البحث العلمي[84] :

1- صنف ماركيز (marcus) :

صنف ماركيز مناهج البحث العلمي التالي : المنهج التاريخي ، المنهج التجريبي ، المنهج الفلسفي ، منهج الدراسات المسحية ، منهج الأنتروبلوروجي.

2- منهج وتني(witni) :

صنف مناهج البحث العلمي كالآتي : المنهج الوصفي و يشمل دراسات مسحية (كدراسة حالة) و منهج التاريخي و منهج التجريبي و المنهج الفلسفي و المنهج الاجتماعي و المنهج الابداعي[85] .

---

[83]- يمنى طريف الخولي، مفهوم المنهج العلمي، المرجع نفسه ،ص 378.
[84]- يمنى طريف الخولي، **فلسفة كارل بوبر** " منهج العلم ..منطق العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة الثانية، 2003.
[85]- يمنى طريف الخولي، مفهوم المنهج العلمي ، مؤسسة الهنداوي للنشر، المملكة المتحدة، 2020 ،ص 387.

يمكن أن تشترك هذه المناهج مع بعضها البعض في دراسة ظاهرة أو حدث معين و قلنا أن تتعدد المناهج و تختلف بحسب إخلاف العلوم التي تدرس و لعل أكثر المناهج شيوعا المنهج التجريبي.

ومن بين أنواع المناهج البحث العلمي هي كالتالي:

أولا: المنهج الوصفي

هو المنهج الذي تعتمد فيه على خصائص و مميزات الشيء الموصوف لاكم و الكيف في زمن معين فهو طريقة موضوعها التحليل و التفسير و هو نوع من أنواع التصوير .

كيفية تطبيقه في ميدان العلوم القانونية : قد نصف مجتمع ما في زمن ما حتى يمكننا تحليل ثقافته وتقنين بعض القوانين فيوصف الشيء و يصبح بإمكاننا معرفته و بالتالي يمكننا تقنين مواد خاصة به نطبقه في وصف جريمة معينة أي إعطاء تعريفها و خصائصها و مميزاتها[86] .

[86]-علي مراح، المرجع السابق ،ص 354.

ثانيا: المنهج المقارن

هو عملية عقلية تتم تحديد أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بين حادثتين أو ظاهرتين أو حالتين نستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق و نميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة أو الظاهرة في مجال المقارنة[87] و التصنيف مثلا: كالمقارنة بين القانون أو قانون آخر أو بين نظام قانوني آخر ربما في نفس الزمان أو زمانين مختلفين أو نقارن بين مجتمع أو مجتمع آخر . ويتميز هذا المنهج بالمرونة حيث أن العديد من العلوم يُمكن أن يتم استخدامه من خلالها سواء أكانت علوم اجتماعية أو علوم علمية[88]، وهناك العديد من الطرق التي تستطيع من خلالها استخدام هذا المنهج، وليس هذا فقط بل أيضًا له خطوات، وسوف نتناول الحديث عن هذا كله بالتفصيل، إذ تساعد هذه المقارنة على تعديل و تطوير و تحيين النظام القانوني .

ثالثا: المنهج الاستدلالي

هو عملية عقلية تنتقل فيها من قضية أو عدة قضايا أخرى نستخلص منها قاعدة مباشرة دون للجوء إلى إجراء تجربة و يجب أن تكون القضايا التي وصلنا إليها منهج استدلالي قضايا جديدة .

---

[87] يمنى طريف الخولي، مفهوم المنهج العلمي، المرجع السابق،ص389.-

[88] -، حدة نبيل ، المنهج المقارن وطرق استخدامه ، https://www.almaSha.com/blog.php?id تاريخ الدخول 2021/06/07

فالاستدلال يكون من الكل إلى الجزء فالمنهج الاستدلالي هو البرهان الذي يبين بالقضايا المسلم بها و يسير إلى قضايا أخرى و هي بالضرورة تلجأ إلى قاعدة جديدة دون تجربة[89] يعني كيفية إستخدامه في ميدان العلوم القانونية مثلا: (استدلال بأحكام قضايا سابقة للخروج بقاعدة جديدة يمكن تطبيقها على كل ما يشابهها مثال : يكون لدينا مبادئ عامة و لدينا قضايا جديدة غير واضحة لا تطبق عليها المبادئ العامة فتستنبط أو القياس في المنهج الاستدلالي مثلا : ق.م.ج (1) هذه المادة تحيل القاضي للشريعة الاسلامية في حالة وجود ثغرة في القانون فيستدل و يستعمل القياس حتى يصل إلى حل القضية المطروحة فالاستدلال يكون بطريقة منطقية .

رابعا: المنهج التاريخي

هو دراسة الوقائع والأحداث و الحقائق بطريقة الوصف و التحليل و التفسير و يعمل فيه الباحث على دراسة الماضي و فهم الحاضر و التنبؤ للمستقبل و يقوم المنهج التاريخي على تحليل الأسباب[90] ، فعلى الباحث أن لا يتدخل فيها وجده في بحثه فيجب أن يكون موضوعي فالرأي الشخصي للباحث يجعله غير حيادي فالحكم على الأحداث يبقى رأي شخصي .

---

[89]- الحولي ماهر، "محاضرات في البحث العلمي" عن موقع : site.iugaza.edu.p تاريخ الدخول 12/01/2021

[90]- الصقر، "المنهج التاريخي "، عن موقع : trtimes.com.ww. تاريخ الدخول 12/03/2021

كيفية تطبيقه في العلوم القانونية : تستعين العلوم القانونية بمختلف فروعها بالمنهج التاريخي ، فإذا درسنا أصل القانون أو تطور حركة التشريع ، فلا بد أن نرجع إلى الحضارات القديمة ، و كمثال على ذلك الحضارة البابلية ، فقد عرفت هذه الأخيرة ما يسمى بـ "قانون حمورابي" ، و في الحضارة الرومانية هناك "الألواح الأثني عشر لجوستنيان" و بذلك فعند دراستنا للنظم القانونية السابقة لا بد علينا استخدام المنهج التاريخي[91] ، و عند دراستنا للعقوبة و تطورها التاريخي عبر النظم القانونية المختلفة لابد علينا التقيد بضوابط المنهج التاريخي في هذه الدراسة العلمية.

وعليه نستعمله مثلا في النظم القانونية لمعرفة كيفية تطور القانون و ما حدث من أخطاء في كل نظام حتى نصل الى القانون في الحاضر حتى تكون أمام نظم التاريخي لعرض الجرائم .

[91]- المناهج المطبقة في العلوم القانونية ، عبر الموقع https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id تاريخ الدخول 2021/10/13.

خامسا: المنهج التجريبي

هو دراسة أثر التغيرات الموضوعة مسبقا على مشكلة أو هدف حيث يتم تثبيت متغير واحد و هو دراسة أثر وجوده أو غيابه .

كيفية تطبيقه في ميدان العلوم القانونية : تجربة في السلوك الإداري حتى تعرف كيفية وصلنا إلى السلوك ثم نضع القانون مثلا : التجربة في المؤسسات القانونية كتغيير الظروف و الوقائع ثم تخرج بنتيجة هذه النتيجة نغير بها القانون .

سادسا: المنهج الاستقرائي

هو عبارة عن استقلال تصاعدي ينطلق فيه الباحث من الجزء إلى الكل ومن الخاص إلى العام حيث يقوم استقراء على حركة العقل للقيام بعمليات هدفها التوصل إلى قاعدة كلية[92] تحكم الفرعيات التي تم ادراكها (هو عكس الاستدلال) .

[92]- المناهج المطبقة في العلوم القانونية ، عبر الموقع https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id تاريخ الدخول 2021/10/13.

المحور الرابع:
منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي و صياغة مذكرة استخلاصية

تمهيد:

نحاول في هذا المحور، التطرق إلى دراسة المنهجية القانونية التطبيقية والتي من خلالها يتم الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي. ولذلك، فهي تهدف إلى إكساب الطالب والباحث القانوني الطريقة العلمية والمنطقية في التعامل مع مختلف المسائل والمواضيع القانونية المختلفة، وفي كيفية استعمال المعلومات القانونية أثناء الدراسة وفي حياته المهنية، من حل النزاعات القانونية وحسن تطبيق القواعد القانونية ذات العلاقة وتكييف المسائل القانونية واستعمال وتحرير مختلف الرسائل الإدارية والقانونية.

و لا شك أن التعليق على القرارات والأحكام القضائية يمثل أحد أهم الوسائل التصرف على ما تحويه من مفاهيم قانونية وتطبيقات واقعية تساهم حتما على حلّ المسائل التي تعرض على القضاء ويفصل فيها بحلول مختلفة[93].

إن الدراسة النظرية تعتمد على الاستيعاب و الحفظ و هو ما يتطلب إمداد الطالب بالقدرة على التحليل و الكتابة المبسطة بأسلوب قانوني يعتمد على التركيز و المناقشة والتسلسل المنطقي للأفكار و تدعيمها بالحجج و البراهين، و هو ما لا يتأتى إلا من خلال دراسة أحكام المحاكم و قراراتها.

[93]- بوضياف عمار، المرجع في تحرير النصوص القانونية والوثائق الإدارية، جسور النشر والتوزيع، الجزائر، 2009،ص 243.

كما أن الفهم الجيد للقرار واستيعابـــه ثم التعليق عليـــــه بشكل صحيـــح يساعد في إثراء ثقافتنا القانونيـــة و مساعدتنا في حل ما قد يعترضنا من حالات عملية و تطبيقية .

لذا فالمطلوب من الطالب أثناء التعليق على الحكـــــم أو القرار ليس إيجاد حـل للمشكـــــل القانوني فالقضاء قد فصل فيه, ولكن على الطالب مناقشة المسالة القانونيـــة موضوع النزاع، و يتطلب ذلك أن يكون ملما بالنصوص القانونية التي تحكم النزاع إضافة إلى الأراء الفقهية و كذا الاجتهادات القضائية .

كما أن اكتشاف الصيغ المتبعة نتيجة في حل ما يعرض من نقاط قانونية يقتضي قراءة تلك الاحكام والقرارات يتمعن وتفكير ولتنمية القدرات، وهو ما من شأنه أن ينمي لدى المعلّق تقديم رأي قانوني مقنع معللٌ منطقيا وقانونيا، وهذا لإيجاد وتقيم الحلول القانونية المناسبة .

إن إتقان التعّليق على الاحكام والقرارات يقتضي م المعلّق أن يكون ملما بالمعارف النظرية وخاصة تلك المتعلقة بموضوع التعليق، كما يرجى منه معرفة جيدة بالمنهجية القانونية ، التي تسمح له بتقييم تلك القرارات والاحكام .

أولا: مفهوم التعليق على حكم أو قرار قضائي

يقصد بالتعليق على حكم أو قرار قضائي كل تحليل لمسألة قانونية من خلال صدور حكم أو قرار من جهة قضائية بشأن نزاع حول مسألة ما، فهو إذن ، دراسة نظرية و تطبيقية في

آن واحد لمسألة قانونية معينة، إذ أن الحكم أو قرار القضائي هو عبارة عن بناء منطقي ، يتمثل جوهر عمل القاضي فيه، بإجراء قياس منطقي بين مقدمتين[94] ، مضمون القاعدة القانونية التي تحكم موضوع النزاع من جهة، وبين عناصره الواقعية، من جهة أخرى ، حيث يتوصل في الأخير إل حل يتمثل في منطوق الحكم، وذلك عندما يتوفر لديه الرابط الكامل بين مقدميتين ، أي انطباق القاعدة القانونية على الوقائع المعروضة.

فليس المطلوب من المعلّق العمل على إيجاد حلّ المشكل القانوني باعتبار أن القضاء قد بث فيه ، ولكن ما يرجى منه هو عمل تقييم لذلك الحلّ في ضوء المبادئ والمعلومات القانوينة المكتسبة لديه، مما يسمح بتحديد موقع ذلك الحلّم المبادئ القانونية المقررة أو المعتمدة تشريعا ، فقها وإجتهادا .

وما تجدر الاشارة إليه هنا، هو تجنب الغوص في بحث نظري لموضوع الحكم أو القرار بل يجب التركيز على عملية التعليق التي سوف تتناول مسألة قانونية معينة، فالتعليق الصحيح هو الذي يركز في المعلّق على وقائع الدعوى ، والمسألة القانونية التي تثيرها تلك الوقائع ،والحل القانوني الذي أعطته المحكمة لهذه المسألة، ثم استخدام المعلّق ما لديه من معارف علمية لتقييم الحكم أو القرار والبحث في أبعاده .

---

[94]- وتجدر الإشارة إلى أن التعليق على القرار شأنه في ذلك شأن باقي الدراسات القانونية يجب أن تراعى فيه علامات الترقيم لأنها تساعد على وضوح النص وتلعب دورا مهما في إضفاء جمالية على الكتابة القانونية للمزيد من الاستفاضة يرجى الرجوع ل د عبد الله أشركي أفقير "المختصر في مناهج البحث القانوني" سنة 2006 ص 80.

و بالإضافة إل المعارف العلمية الخاصة التي يملكها المعلق وجب عليه أيضا أن يكون قادرا على الإلمام بالنصوص القانونية أو القواعد التي تحكم النزاع ، وأيضا ملما بالفقه القانوني الت يتعرض للمس\الة قديما وحديثا ، وكذا الاجتهاد القضائي عبر تطور التاريخي له ، ومن ثم بيان انعكاسات ذلك الحلّ من الوجهة القانونية .

أولا : أجزاء الحكم أو القرار القضائي

الحكم أو القرار هو ما تصدره الجهة القضائية في خصومة وفقا للقواعد المقررة قانونا في نهايتها أ اثناء سريانها ، وسواء صدر في موضوع الخصومة أو في مسألة إجرائية ، يعتبر الحكم أو القرا القضائي النهاية الطبيعية التي تحتم بها الخصومة القضائية ويمكن تجزئته إلى أربعة أجزاء رئيسية هي كالتالي :

القسم الأول : الديباجة

ويتصدرها (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – باسم الشعب الجزائري) ويذكر فيها الجهة القضائية التي أصدرت الحكم أو القرار وتاريخ صدوره وموضوعه .

وتتضمن كذلك أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وكاتب الضبط ، وممثل النيابة العامة إن اقتضى الأمر ، وكذا أسماء الخصوم ألقابهم وصفاتهم ومحل إقامتهم وأسماء وكلائهم.

القسم الثاني : الوقائع

يشتمل هذا الجزء على عرض موجز لوقائع الدعوى ، بالإضافة إلى الأدلة الواقعية و الأسانيد و الحجج القانونية و ذلك تبعا لما جاء به الخصوم دون تعديل أو تحريف ، كما يتضمن بيان عن المسائل المعروضة للفصل فيها .

يحوي هذا أيضا مختلف الإجراءات أيضا مختلف الاجراءات والمراحل التي نمرت بها القضية، وخلاصة ما انتهت إليه من غير أن يبين القضاة موقفهم .

القسم الثالث : المناقشة وأسباب الحكم أو القرار

يحوي هذا القسم الأسباب في الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يبني القضاة على أساسها حكمهم أو قراراتهم وتسمى أيضا بالحيثيات ، ويظهر في هذا القسم دور القضاة ، حيث يناقشون هنا طلبات ودفوع الخصوم[95] ، متجهين إلى أحد أطراف الدعوى ، وفي هذا القسم أيضا نجد الحل القانوني الذي تبناه القضاة فصلا في النزاع.

القسم الرابع : المنطوق

[95] بوضياف عمار، المرجع السابق، ص 265.

تتمثل في الموقف الفاضل في الدعوى ن ويأتي عادة بعد عبارة **لهذه الأسباب** ، مثل "

قرار المجلس القضائي إبطال الحكم الأول والفصل من جديد في الحكم على المستأنف عليها

..." "" قررت المحكمة رفض الدعوى لعدم التأسيس وإلزام المدعي بالمصاريف القضائية

" ، قررت المحكمة العليا قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا " .

ثانيا/ : مراحل التعليق على حكم أو قرار قضائي

إن اول ما يتطلبه التعليق هو قراءة الحكم أو القرار بكامله عدة مرات ، مع ضرورة التركيز على الوقائع المؤثرة ، دون تجاهل الوقائع الأخرى التي قد يجد فيها المعلق أيضا ما من شأنه أن يؤثر على الحل الذيوضعته المحكمة سلبا أو إيجابا ، فيجب دراسة وفهم كل كلمة وردت في الحكم أو القرار، لأنه من الصعب التعليق على نص غير مفهوم أو غامض في بعض أجزائه[96] ، فمهمة المعلّق تمكمن إذن في مهعالجة العناصر والجهات المختلفة للحكم أو القرار محلّ التعليـــق في الشكل والموضوع ووفق منهجيـــة مرسومة مسبقا ، يمكناجمالها في مرحلتين أساسيتين هما :

[96]- عكاشة عبد العال ود سامي بديع منصور "المنهجية القانونية" منشورات الحلبي الحقوقية 2007، ص102.

أولا – المرحلة التحضيرية

هي عبارة عن عمل وصفي ، من قبل المعلق ، فعليه أن يتحلى بالدقة على اعتبار أن تحليلاته اللاحقة سوف تبنى على ما استخلصه في هذه المرحلة ، حيث يستخرج منها بعض العناصر الرئيية بقصد إبراز جوهر عمل القاضي الذي بنا عليه حكمه أو قراره وتتمثل هذه العناصر أساسا في :

2 –**الوقائـــــع**: يستحسن البدء بتعريف أطراف النزاع لأن ذلك سيساعد على معرفة جهة الاختصاص ، ثم بعد ذلك تحديد موضوع النزاع كأن يكون متعلق بنفقة ، أو تعويض عن ضرر ، أو تنفيذ عقد ، بعدما يتم ذكر الوقائع التي يقصد بها كل الاحداث التي أدت إلى نشوء النزاع سواء كانت تصرفا قانونيا كإبرام عقد إيجار ، أو واقعة مادية كالضرب ، وهي تختلف من قضية إلى أخرى فتشترط هما مراعاة ما يلي :

- ألا يستخرج المعلق إلا الوقائع التي تهم في حلّ النزاع فمثلا إذا أقر زيد سكنا لعمر ، وتعدى أولاد هذا الاخير على المؤجر بالضرب ، ونشب فيما بعد نزاع بينهما حول مسؤولية عمر في الاخلال ببنود عقد الايجار ، وصدر حكم أو قرار قضائي يعالج المسؤولية العقابية جراء إخلاله بالتزامه التعاقدي إتجاه زيد ، فيجب

على المعلّق أن لا يتطرق إلى حادثة الضرب وإثارة المسؤولية التقصيرية إذا لم تطرح في نزاع محال التعليق .

- ويجب أن للا يفهم هنا تجاهل بعض الوقائع أو عدم قراءتها ، بل بالعكس قد يعثر المعلق أثناء القراءة المتأنية[97] على الواقعة معينة قد تكون جوهرية ومن شأنها التأثير في الحل الذي وضعه القاضي إيجابا أو سلبا .

- لابد من مراعاة التسلسل الزمني عند استخراج الوقائع بحيث ترتب زمنيا حسب وقوعها وعلى شكل نقاط .

ضرورة الابتعاد على افتراض الوقائع لم تذكر في الحكم أو القرار ، فلا يصدق أو يفترض وقائع غير موجودة لكي يبنى عليها حلولا مسبقة ، كما لا يتجاهل وقائع الاساسية في الدعوى يكون فيها الحكم او القرار متقنا بدونها، فمثلا إذا تأثر في الحكم أو القرار أن أولاد عمر تعدوا بالضرب على زيد لما جاء ليطلب بذل الايجار ، فيجب على المعلق أن يكتفي بهذه الواقعة دون افتراض سبب التعدي أو اجراءات التي يجب على المضرور القيام بها .

3- الاجراءات : هي مختلف المراحل القضائية التي مرّ بها النزاع بها عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور الحكم أو القرار عن التعليق فيجب على المعلق ان يعرف

---

[97] مزيد من التفصيل، يجب أن يتم استخراج الوقائع في المسودة سواء الوقائع الحاضرة في القرار أو الضمنية في شكل جدول حسب التسلسل الزمني في وقت أول وفي وقت ثاني تركيب محتويات الجدول بأسلوب أدبي وهو وأعبر عنه الفقيه PANSIER ب
« Au brouillon, vous devez dresser l'inventaire de tous les faits présents ou implicites dans la décision en établissant un tableau chronologique récapitulatif,

ما إذا كان الأمر يتعلق الحكم صادر من المحكمة أو بقرار صادر من المجلس القضائي أو صادر من المحكمة العليا ، كما قد يتعلق الأمر بنزاع إداري ن فيجب عليه أن يبين الجهة الإدارية التي أصدرت القرار .

فإذا كان التعليق يتناول مثلا ، قرار صادرا من المجل القضائي فيجب الإشارة إلى الحكم الصادر من المحكمة الابتدا\ية , والذي كان موضوعا للنقض بالاستئناف أمام ذلك المجلس ، وإذا كان القرار محل التعليق صادرا من المحكمة العليا يكون من الضرورة إبراز كمراحل عرض النزاع على المحكمة والمجلس القضائي .

4- الادعاءات : وهي ما يدعيه أطراف نزاع الخصوم من حجج وبراهين مستدين إليها للمطالبة بحقوقهم، ومحاولة إقناع هيئة الحكم بها .

يجب أن تكون الادعاءات مرتبة مع شرح الاسانيد القانونية التي ترتكز عليها ، أي ذكر النصوص القانونية ذات الصلة ، دون الاكتفاء بعبارات عامة مثل " سوء تطبيق القانون ، مخالفة القانون أو خرق قاعدة قانونية .

فالادعاءات تمثل أهمية بالغة في التعليق على الحكم أو القرار ، حيث يتم تكيفها وتحديد الاحكام القانونية التي تطلق عليها ويتمكن التعرف على هذه الادعاءات[98] من خلال عبارة من قبيل " **عن الوجه الأول** ، او عن طريق استنباطها من عبارات **مثل " حيث يأخذ على القرار ، حيث ينبغي على القرار**

5- المشكل القانوني :

هو السؤال أو الأسئلة التي تتبادر إلى ذهن القاضي في الفصل في النزاع ، كما أنه لايستطيع أن ينطق بحكمه دون مواجهتها ـ فتضارب الادعاءات يثير حتما مشكلا قانونيا يقوم القاضي بحله في لأواخر حيثيات القرار قبل وضعه في منطوق الحكم ، إذن المشكل القانوني لا يظهر حرفيا في القرار، وإنما يستنبط من الادعاءات ومن الحلّ القانوني الذي توصل إليه القاضي.**ومن شروط طرح المشكل القانوني ما يلي :**

لابد أن يطرح في شكل سؤال أو عدة أسئلة كما قد يكون على شكل سؤال رئيسي وأسئلة أخرى فرعية.أن يطرح بأسلوب قانوني وصيغة قانونية مضبوطة ، وتطبيقية .

---

[98]- لتعمق فيما يخص عناصر بناء القرار القضائي انظر ذ. محمد فركت "العناصر الشكلية والموضوعية للقرارات القضائية" دفاتر المجلس الأعلى العدد 10 مطبعة البيت 2005 ص من 44 إلى 102.

- للإشارة فهناك مصطلح آخر يرتبط بالتعليق على قرار ويخلق لبسا ألا وهو إبداء ملاحظات حول قرار، ويتحدد الفرق بينهما فيما يلي : "فالتعليق على قرار معالجة العناصر والجهات المختلفة للقرار موضوع التعليق في الشكل والأساس، ووفق منهجية مدرسة مرسومة مسبقا لحالات التعليق، فلا يترك من القرار، ناحية عالجها إلا ويقتضي التعرض لها في التعليق، بإعطاء حكم تقييمي للقرار ككل وبكافة النقاط القانونية التي عالجها، أما إبداء ملاحظات حول قرار فهي مسألة أكثر عمقا، لا يرتبط المعالج مسبقا بمنهجية محددة، كما لا يكون ملزما بمعالجة كافة النقاط والمسائل في القرار وكما يكون له الخيار بتناول الملاحظات التي يقدمها على القرار جانبا منه أو مسائل يختارها تبعا لاختصاصه ودراسته، فالمعالج هنا يكون متحررا من كل قيد منهجي، يتناول القرار بتصرف وبحرية، ووفق منهجه هو أو منهج يختاره، فيعرض الأفكار والتصورات التي يستوحيها من بعض أشكال وجوانب الحلول التي أعطاها القرار المعالج" أنظر د. عكاشة محمد عبد العال و د. سامي بديع منصور- المرجع السابق- ص 107-108.

ألا تثير التساؤلات لا فائدة منها ، فعلى المعلق (الطالب) أن يبحث على المشكل القانوني، الذ يوصله إلة حل النزاع ، أكما المسائل التي لم يتنازع بشأنها الاطراف ،لا تطرح كمشكل قانوني، فمثلا " إذا تبين من الوقائع أن عمر استأجر مسكنا من زيد ، ثم تلا نزاع بينهما حول بذل الايجار ، فلا يجب أن يثير السؤال السابق لأنه لم تكن محل النزاع .

_ بقدر ما يوفق المعلّق في طرح الاشكال بطريقة صحيحة بقدر ما ينجح في تحليل المسائل القانونية .

6- الحلّ القانوني (الحل المقترح من خلال القرار)

إن المعلّق وهو يقرأ الحكم أو القرار القضائي في الشق المتعلق في التسبيب والحيثيات يعمل إلى معرفة قناعة القاضي والحلّ الذي اهتدى إليه لمعالجة المشكل القانوني المطروح . فالقاضي وهو يعرض الحلّ المقترح يقدم جملة من الاسانيد عبر عرضه النصوص الواجبة التطبيق على النزاع أو لاجتهاد الجهات القضائية العليا عند إنعدام النص[99] ، وينبغي أن يذكر المعلّق هذه الاسانيد بكل أمانة وحياد ، وكما ورد ذكرها في الحكم أو القرار دون إيذاء أي راي[100] .

[99]- عمار بوضياف، المرجع السابق،ص 198

[100]- عكاشة عبد العال ود سامي بديع منصور "المنهجية القانونية"، المرجع السابق،ص113.

ومن المفيد أن يشير المعلق هنا وضمنا هذه النقطة ما إذا كان الحكم أو القرار بتضمن حلا تقليديا ثبت القضاء عليه ، أم أنه يتضمن حلا حديثا .

وفي الختام ما سبق ذكره أنفا ، بعد هذه المقاربة الشمولية والتي حاولنا من خلالها معالجة مسألة التعليق على قرار إن على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي يتبين لنا أن التعليق على قرار ليس مسألة سهلة أو هينة بل تحكمها ضوابط وقواعد منهجية لا بد من احترامها.

3/- المرحلـة التحـريريـــة :

تقتضي هذه المرحلة وضع خطة لدراسة مسألة قانونية وإجابة عن الاشكال القانوني الذي يطرحه الحكم أو القرار أو مناقشته .

ويشترط في هذه الخطة :

- أن تكون خطة مصممة في شكل مقدمة ، صلب الموضوع يحتوي على مباحث ومطالب وخاتمة .
- أن تكون خطة تطبيقية ، أن تتعلق بالقضية وأطراف النزاع من خلال العناوين ، فعلى المعلق تجنب الخطة النظرية ، كما عليه تجنب خطة المكونة من مبحث نظري ومبحث تطبيقي ، لأن هذا سيؤدي حتما إلى تكرار المعلومات.

- أن تكون الخطة متوازنة ومتسلسلة تسلسلا منطقيا بحيث تكون العناوين من حيث مضمونها متتابعة وفقا لتتابع وقائع القضية .

- أن توضع خطة دقيقة تجيب عن المشكل القانوني المطروح ، والأفضل أن تكون غير مبحثين ، فهي الخطة المثالية لمعالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام والقرارات القضائية .

ثانيا : تقديم استشارة قانونـــــية

هي اختبار الطالب من حيث قدرته على التفكير القانوني ، وكذلك على تطبيق المعلومات النظرية التي درسها، ويكون ذلك عن طريق تمرين في شكل قضية تتضمن واقعة معينة تتضمن أحداثا في صورة نزاع، ويطلب من الطالب حلّ ذلك النزاع على ضوء النصوص القانونية والاجتهادات القضائية.

ويمكن أن نطلب الاستشارة مثلا لمعرفة حكم القانون بخصوص مسألة موضع نزاع واقع أو محتمل الوقوع، فيكون الهدف الاستشارة في هذه الحالة معرفة حكم القانون بما يؤدي إليه ذلك للوقوف على احتمالات صدور حكم لصالحه من عدمه[101] .

[101]- حسين مبروك، تحرير النصوص القانونية والوثائق الإدارية، المرجع السابق، ص 184.

1/: أطراف الاستشارة القانونية

المستشير : وهو الذي يطلب حكم القانون بشأن مسالة معينة وهو الشخص غير مختص في القانون ، يمكن أن يكون عبارة عن شخص طبيعي ا\و معنوين كما هو الشأن بالنسبة للشركات والجمعيات.

المستشار : وهو الشخص المختص في المسألة القانونية المطروحة .

2/ : مراحل الاستشارة القانونية

أ-المرحلة التحضيرية (الشكلية)

ب - تتطلب منهجية الاستشارة كالتعليق على القرارات القضائيى فهم النص فهما جيدا من حلال القراءة المركزة للتمكن من حصر المسائل القانونية حصرا كاملا ، وهي تتضمن مجموعة من المراحل :

أ- **الوقائع :** هي مجموعة الاحداث القانونية والمادية التي أدى تتابعها إلى تكوين موضوع النزاع أو عناصر المسألة كفصل موظف ، قتل خطأ ....الخ .

ب-

ويراعى في ذكر الوقائع ما يلي :

- صياغتها صياغة جديدة وبجما كاملة تساعد على الإحاطة بعناصر القضية.
- مراعاة التسلسل الزمني للإحداث .
- عدم التكرار

ب - الإجراءات :

هي المراحل الادراية والقضائية التي مر بها النزاع بحيث تكتب تواريخ رفع التظلمات والدعاوى والطعون ويجب ان ترتب حسب حدوثها زمنيا بدقة

الاشكال القانوني : يمكن الاشكال القانوني من تحديد الاسئلة التي يريد الاجابة عليها في الموضوع والتساؤلات لا تطرح في شكل عام بل تجزء غلى اسئلة فرعية حتى يمكن الاجابة عنها بصورة مرتبة .

المرحلة التحريرية : ان الاجابة عن المسائل القانونية تعالج بواسطة فقرات بحيث تخصص لكل مسالة قانونية فقرة خاصة بها.

الخطة : هن طريق تقسيم موضوع الاستشارة غلى عناصر متسلسلة ومترابطة وفق خطة منهجية معبرة .

المناقشة : تكون عن طريق الاحاطة بالموضوع بصورة مختصرة ، حيث يبرز المستشار موضوع الاستشارة في إطار المبدأ القانوني المنظم لموضوع النزاع[102] وبعد ذلك يقوم بإعادة ذكر وقائع النزاع بأسلوب قانوني وتنظيم الوقائع بكيفية متسلسلة ومترابطة مع إظهار أطراف النزاع بكيفية واضحة ، وبعد ذلك يطرح المستشار المشكل القانوني بكيفية التي سبق توضيحها .

صلب الموضوع : أي قاعدة قانونية أو سند قانوني المعتمد عليه في حل التساؤل ، أي النصوص القانونية وهذه الاخيرة تغني عن موقف القضاء والفقه، وبالمقابل وفي حالة عدم وجود نص فيمكن الاستعانة بالاجتهاد القضائي أو أراء الفقهاء في هذا الشأن .

الخاتمة : الاجابة عن ما دار في الفقرات السابقة بصورة واضحة ومختصرة .

ثالثا : منهجية صياغة مذكرة استخلاصية

المذكرة الإستخلاصية هي عبارة عن مجموعة وثائق تتضمن فكرة مهينة أو موضوعا معينا، حيث تتكون غالبا من نص تشريعي او نص فقهي ، ومجموعة قرارات قضائية[103] مع دراسات خاصة بالتعليق على تلك القرارات .

---

[102] بوضياف عمار، المرجع السابق، ص235.
[103] - بوضياف عمار، المرجع السابق، ص 242

رابعا : مراحل صياغة المذكرة الاستخلاصية :

أولا: مراحل صياغة المذكرة الاستخلاصية :

أ / المرحلة التحضيرية : على الطالب في هذه المرحلة معالجة المسألة القانونية التي تتضمنها الوثائق المرفقة بطيقة **منهجية من خلال إتباع الخطوات التالية :**

- على الطالب القيام بالقراءة السريعة والمنهجية في نفس الوقت
- تسجيل الملاحظات حالى وجود آراء متناقضة لمناقشتها فيما بعد .
- التركيز على فهم كل وثيقة على حدى وتسجيل ماهو مهم منها قصد تسهيل إعداد المذكرة لاحقا ,
- ترتيب الوثائق لمحاولة التعرف مثلا على تطور الاجتهاد القضائي ، مع مراعاة إمكانية تكامل الوثائق او تعارضها حسب محتواها وهو ما يؤدي إلى استخلاص الخطوط العريضة للمسألة المعلوضة والشروع بعد ذلك في إعداد الخطة المناسبة وتحرير المذكرة[104] .

[104]- حسين ميروك، تحرير النصوص القانونية والوثائق الإدارية ، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

ب/ المرحلة التحريرية : إن تحرير المذكرة الاستخلاصية مقارنة بالقرارات القضائية والاستشارات القانونية يعد أقل تعقيدا ، ذلك أن الخطة لا تعتمد أساسا على الافكار الشخصية للطالب وإنما تعتمد أساسا على ما تحويه الوثائق المختلفة ، وهي تشتمل على :

أ / المقدمة

لابد أن تكون المقدمة مختصرة وقصيرة، تتضمن التعريف بالموضوع الذي استخلصه الطالب من الوثائق المقدمة ، وتنتهي بطرح الاشكالية وبالتقسيم الذي اعتمد الطالب للإجابة على هذه الاشكالية[105] .

ب/ العرض : يكون المتن بحدود ثلاث صفحات ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه :

- يمنع على الطالب تخصيص مطلب لكل وثيقة .
- الاعتماد فقط على الافكار الرئيسية .
- للطالب إمكانية الاشارة إلى الوثيقة أثناء التحليل كذكر المادة ، رقم وتاريخ الحكم أو القرار القضائي ...إلخ .

[105]-على مراح، المرجع السابق، ص 244.

ج/ الخاتمـــــــة : محاولة التوصل إلى الحل القانوني أو المسألة \او الاشكالية المطروحة[106].

نموذج تطبيقي لحل مذكرة إستخلاصية

مقدمة:

تتناول فيها الموضوع المطروح في الملف ، من خلال النصوص والقرارات والأراء الفقهية ، فنقول:

يتناول الملف الذي بين أيدينا موضوع : .....من خلال مجموعة من النصوص القانونية هي المواد ..... من القانون المدني مثلا أو من قانون ..... بالإضافة إلى قرارات المحكمة العليا المرتبة من سنة ..... إلى سنة ..... بالترتيب والتي صدرت عن الغرفة ..... وفي جهة اخرى تناول الموضوع مجموعة من الاراء الفقهية للأستاذ: ..... والأستاذ ..... (مع ذكر صفته ومركزه المذكور بالملف)

إن هذه القرارات والنصوص والقانونية والفقهية تتناول اشكالية معينة هذا ما نحاول تناوله بالشرح والتحليل من اجل تبيان هذا الاشكال وحله من خلال منهجية موضوعية كالاتي:

أولا : من حيث النصوص القانونية:

[106]- بوضياف عمار، المرجع السابق،ص252.

جاءت النصوص في عامتها (متوافقة – متعارضة) مع بعضها البعض إذ تتناول المادة الاولى : .....

والمادة الثانية .....والثالثة ..... (ذكر كل ما تتناوله المواد بصفة عامة وملخصة) حيث يظهر من خلال تحليلنا واستقرائنا لهذه النصوص انها رتبت قاعدة عامة متمثلة في : ..... وإستثناء في المواد ..... (في حال وجود قاعدة عامة وإستثناءات) .. (أما إن ظهر التعارض فيجب تحديد التعارض في أي مادة ويذكر بالتفصيل)

ثانيا: من حيث قرارات المحكمة العليا:

يظهر (استقرار- عدم استقرار) بين ملفات المحكمة العليا في تناولها لموضوع ... حيث تناولت القرارات ... (ذكر كل القرارات التي استقرت على الموضوع) غير أن القرار رقم ... الصادر بتاريخ ... رتب استثناء جسد عدم استقرار قضاء المحكمة العليا حيث قضت المحكمة العليا بـ .... وهو الأمر الذي يجسد بالفعل تناول المحكمة العليا للموضوع من وجهة ... (شرح وجهة نظر تناول المحكمة للموضوع المطروح بالملف) .

ثالثا: من حيث الأراء الفقهية:

جاءت المقالات الفقهية التي تناولت موضوع الملف وهي .... (ذكر عددها) النص الأول للأستاذ ..... الذي تناول فيه موضوع ..... أما النص الثاني فكان للأستاذ .... الذي تناول فيه بشكل (متقارب – متناقض – متباين- متسلسل- مكمل) للمقال السابق من حيث أنه تناول : .... أما النص الأخير فجاء

.....(متوافقا- متناقضا – متسلسلا- مكملا..) للمقالات السابقة من حيث : ..... (تشرح وجهة نظر الاستاذ الكاتب) .

من خلال ذلك نستنتج أن النصوص جاءت (متوافقة- متكاملة- متسلسلة- متناقضة – متباينة ..) فيما بينها.

الخلاصة :

إن تناول الملف لموضوع: ..... جاء واضحا من خلال تعارض نستجليه من خلال : ..... (ذكر النص الذي جاء متعارضا وقد يكون حكما أو قرار او نصا أو مقالا) ومن ذلك يتوضح أن الإشكال القائم متمثل في تناقض .... (استخرج القرار أو النص او المقال الذي يشكل تناقضا مع موضوع الملف) وذلك يجعل .... (النصوص متناقضة) أو (القرارات غير مستقرة) أو (المقالات الفقهية غير متوافقة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

الكتب باللغة العربية :

- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

- أبو سليمان ، عبد الوهاب إبراهيم ،كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة -6، جدة ، المملكة العربية السعودية، دار الشروق، 1987.

- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في العلوم القانونية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987

- محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، دار الشروق، جدة، لمملكة العربية السعودية، ط4، 1994

- محمد إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية ، دار البازوردي العلمية ، الأردن، بدون سنة النشر.

-عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999

- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي ، دلر العلوم للنشر والتوزيع ، 2003 .

علي مراح، المنهجية في التفكير القانوني (نظريا وعمليا)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

- عكاشة عبد العال ود سامي بديع منصور "المنهجية القانونية" منشورات الحلبي الحقوقية 2007.

- جودت عزت عطوي، البحث العلمي، دار الثقافة للنش ر والتوزيع، عمان ، الادرن، ط1، 2009 .

- ربحي مصطفى عليات، البحث العلمي " أسسه، مناهجه أساليبه وإجراءاته"، بيت الأفكار الدولية،،الأردن، 2011.

- طه حميد حسن العنكبي، نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، منشورات الاختلاف ، الرباط ، ط1، ، 2015

- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمر، دمشق، سوريا، ط2، 2004.

- بلقاسم شتوان ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية ، مطبعة طالب ، الجزائر، ط1، 2013.

- عمار بوضياف ، المرجع في كتابة البحوث القانونية (مذكرة ماستر، مذكر ماجستير ، أطروحة دكتوراه ، المقالات القانونية) ، الجسور للنشر والتوزيع، 2014.

- فاضل إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي (سلسلة القانون)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002-2003.

- يمني طريف الخولي، فلسفة كارل بوبر " منهج العلم ...منطق العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة الثانية، 2003.

- باوني محمد ، محاضرات في منهجية البحث العلمي، منشورات إقراء، قسنطينة، الجزائر، 2011.

- حامد خالد، كيف تكتب بحثا جامعيا، دار الريحانة ، الجزائر- دون سنة.

- شطوطي محمد، منهجية البحث العلمي، مذكرة تخرج ماجستير، دكتوراه دولة ، دار المدني، الجزائر- دون تاريخ.

- بوضياف عمار، المرجع في تحرير النصوص القانونية والوثائق الإدارية، جسور النشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- حسين مبروك، تحرير النصوص القانونية والوثائق الإدارية ، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- أبو المجد العرفج، مها عبد الله وأحلام محمد، المهارات البحثية اللازمة لطلاب الدراسات العليا في ضوء مستجدات العصر من وجهة نظر الخبراء، مجلة كلية التربية جامعة المنوفية، الجزء الأول، 2017.

- يمنى طريف الخولي، مفهوم المنهج العلمي، مؤسسة الهنداوي للنشر، المملكة المتحدة، 2020.

ملتقيات علمية – مداخلات –

- سلطان أبو عرابي ، البحث العلمي في الوطن العربي " واقع وتطلعات المؤتمر العربي الثالث (الجامعات العربية – تحديات والأفاق- مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدراية، 2016، ص 36.

- برني كريمة ، جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية، مداخلة مقدمة في ندوة تكوينية دكتورالية الموسومة بـ " السرقة العلمية بين أساليب الوقاية وسبل مكافحتها على ضوء **القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27ديسمبر 2020-** المنعقدة بوم 19جوان 2022 بكلية الحقوق جامعة قسنطينة1 .

- برني كريمة، أهمية الدراسات السابقة في كتابة بحث علمي أو أطروحة دكتوراه ، مداخلة مقدمة في ندوة تكوينية لفائدة طابة دكتوراه بعنوان " منهجيو إعداد بحث علمي أكاديمي – أطروحة دكتوراه – المنعقدة بوم 2022/06/23 بكلية الحقوق جامعة قسنطينة1 .

- برني كريمة، أثر التحول الرقمي على الاقتباس في البحث العلمي، مداخلة مقدمة في ندوة دكتورا لية الموسومة" منهجية البحث العلمي في عصر الرقمنة" ، المنعقدة يوم 2032/06/19، بكلية الحقوق، جامعة قسنطينة1.

المواقع الالكترونية:

- المناهج المطبقة في العلوم القانونية ، عبر الموقع:

https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id تاريخ الدخول 2021/10/13.

- حدة نبيل، المنهج المقارن وطرق استخدامه ، https://www.alno5ba.com/blog.php

تاريخ الدخول ، تاريخ الدخول 2021/06/07

- الصقر، "المنهج التاريخي "، عن موقع : trtimes.com.ww. تاريخ الدخول 12/03/2021

- جلفاوي، شهارة ،"المنهج التجريبي"، عن موقع www.http://droit.hisforum.com تاريخ الدخول:12/09/2021

- الحولي ماهر، "محاضرات في البحث العلمي" عن موقع : site.iugaza.edu.p تاريخ الدخول 12/01/2021

الكتب باللغة الفرنسية:

_ Aktouf, Omar, Méthodologie des sciences et Approche qualitative des organisations, sillery, 1987/

_Bruno Camus, Rapports de stage et mémoire, les éditions , Chihabe, Alger, 1995

_Fréderic-Jérome pansier « méthodologie du droit » 4e EDIT - LITEC 2005

فـــهـرس

الفهرس	
العنوان	الصفحة
مقدمة	01
المحور الأول- مفهوم البحث العلمي	06
أولا- العلم	07
ثانيا- البحث العلمي	07
1- مفهوم البحث العلمي	08
2- خصائص البحث العلمي و تفكير الباحث	10
3- أنواع البحوث العلمية	12
4- أدوات البحث العلمي	18
المحور الثاني: كيفية إنجاز البحث العلمي	22
أولا- مرحلة إختيار موضوع	24
أ- عوامل إختيار موضوع بنسبة للشخص الباحث	24
ب- عوامل اختيار موضوع المرتبطة بطبيعة البحث	25
ثانيا – صياغة إشكالية البحث	26
ثالثا – مرحلة جمع المادة العلمية (جميع الوثائق و المعلومات)	29
أ- المصادر الأصلية	29
ب- المصادر الثاوية (المراجع)	30
رابعا- مرحلة القراءة	30
أ- أنواع القراءة	30
ب- شروط القراءة	31
خامسا – مرحلة الاقتباس و تدوين معلومات	32
أولا- مرحلة تقسيم الموضوع	33
ثانيا- تناسب التقسيمات المتماثلة	34
سادسا- مرحلة الصياغة و كتابة البحث	35
1- الوضوح في التفكير	36
2- الدقة في اللغة و التحكم فيها	36
سابعا- العناوين	36
ثامنا- تقنيات الاقتباس citation	38
أولا- أنواع اقتباس	38
أ- الاقتباس المباشر	39
ب- الاقتباس الغير المباشر	39
ثانيا- تكييف الاقتباس مع سياق البحث	40
ثالثا- الاقتباس باللغة الأجنبية	41
تاسعا- نظام الهوامش و أشكالها	42

أولا- تعريفها	
ثانيا- أنواع الهوامش	
عاشرا- الإختصارات في تدوين المراجع	47
أولا- إختصار أسماء الناشرين	49
ثانيا- إختصارات أخرى	49
ثالثا- تدوين المراجع الأجنبية في الهامش	50
1- نصوص تشريعية غير وطنية	53
2- تدوين مراجع أحكام القضاء	53
3- تدوين مراجع الوثائق	55
الحادي عشر- مكملات النص	58
أولا- قائمة المراجع	58
ثانيا- طرق ترتيب قائمة مراجع	62
ثالثا- الملاحق	64
أ- أدوات الملاحق	64
رابعا- الفهارس	65
المحورالثالث: أنواع مناهج البحث العلمي	68
أولا مفهوم المنهج العلمي	69
أ. المنهج العلمي	70
ب- أنواع المناهج	70
ثانيا- مناهج البحث العلمي	71
أولا- المنهج الوصفي	71
1- كيفية تطبيقه في ميدان العلوم القانونية	71
ثانيا: مفهوم المنهج المقارن	72
1- كيفية تطبيقه في ميدان العلوم القانونية	72
ثالثا : المنهج الاستدلاي	72
رابعا: المنهج التاريخي	73
1- كيفية تطبيقه في ميدان العلوم القانونية	74
خامسا: المنهج التجريبي	75
1- كيفية تطبيقه في ميدان العلوم القانونية	75
سادسا: المنهج الاستقرائي	75
1- كيفية تطبيقه في ميدان العلوم القانونية	75
المحور الرابع : منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي	76

أولا : مفهوم التعليق على حكم أو قرار قضائي	**79**
1 /أجزاء الحكم أو القرار القضائي	80
2 / المناقشة وأسباب الحكم أو القرار	81
ثانيا : مراحل التعليق على حكم أو قرار قضائي	**82**
1– المرحلة التحضيرية	83
2- الوقائع	84
3- الإجراءات	85
4- الادعاءات	86
5- المشكل القانوني	86
6- الحلّ القانوني (الحل المقترح من خلال القرار)	87
2 – المرحلة التحريرية	88
ثالثا : تقديم استشارة قانونية	**89**
1- أطراف الاستشارة القانونية	90
أ- المرحلة التحضيرية (الشكلية)	90
ب - المرحلة التحريرية	91
أ/ وضع الخطة	91
ب/ المناقشة	92
ج- الخاتمة	92
رابعا : منهجية صياغة مذكرة استخلاصيه	**93**
أولا : مراحل صياغة المذكرة استخلاصيه	93
1- المرحلة التحضيرية	93
ب/ المرحلة التحريرية	93
أ/ المقدمة	94
ب/ العرض	94
ج/ الخاتمة	94
قائمة المصادر و المراجع	**98**
الفهرس	**104**